E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/13
24 February 2003

ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا* **

---

* يوزع مرفق هذا التقرير باللغة الأصلية وباللغة الإنكليزية فقط.

** عمـــلا بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء، تقدم هذه الوثيقة بعد الأجل المحدد لها بغية أخذ أحدث المعلومات المتاحة في الاعتبار.

(A) GE.03-11115 270303 040403

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
خلاصـــة		٤
أولا- مقدمـــــة	١ -٤	٩
ثانيا- السياق الوطني.....	٥ -٢٤	٩
ثالثا- النـــزاع المسلح الداخلي	٢٥-٤٠	١٣
(أ) جماعة المغاورين	٣٠-٣١	١٥
(ب) الجماعات شبه العسكرية	٣٢-٣٤	١٥
(ج) قوى الأمن	٣٥-٣٨	١٦
(د) أهمية عملية مفاوضات السلم.....	٣٩-٤٠	١٧
رابعا- حالة حقوق الإنسان	٤١-٥٤	١٨
خامسا- الحالة فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي	٥٥-٥٨	٢١
سادسا- المجالات التي تستدعي اهتماما خاصا أو التي تتصف بأهمية خاصة.....	٥٩-١١٥	٢٢
١- سيادة القانون والسياسة الأمنية.....	٥٩-٧٧	٢٢
(أ) حالة الاضطراب الداخلي.....	٦٣-٦٦	٢٣
(ب) مناطق إعادة التأهيل والتجميع.....	٦٧-٦٩	٢٤
(ج) الحالة في المنطقة المجردة من السلاح سابقا.....	٧٠-٧٣	٢٥
(د) أنشطة الجماعات شبه العسكرية.....	٧٤-٧٧	٢٥
٢- إقامة العدل والإفلات من العقاب	٧٨-٨٧	٢٧
(أ) حالة السجون	٨٤-٨٧	٢٩
٣- عمليات التهجير القسري.....	٨٨-٩٤	٢٩
٤- الفئات العرقية.....	٩٥-١٠١	٣١
٥- المدافعون عن حقوق الإنسان.....	١٠٢-١٠٨	٣٢
٦- الحريات الأساسية	١٠٩-١١٥	٣٤
(أ) حرية تكوين الجمعيات	١٠٩-١١٠	٣٤
(ب) حرية الرأي والتعبير	١١١-١١٢	٣٥

المحتويات (*تابع*)

	الفقـــرات	الصفحة
سادسا- ٦- (*تابع*)		
(ج) حرية الضمير والدين.....	١١٣	٣٦
(د) الحقوق السياسية	١١٤-١١٥	٣٦
سابعا- متابعة التوصيات الدولية	١١٦-١٣٠	٣٧
ثامنا- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا	١٣١-١٥١	٤٠
١- أنشطة المساعدة الاستشارية والتقنية.....	١٣٥-١٥١	٤١
(أ) التعاون في توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانـــون الإنساني الدولي.....	١٣٧-١٤٤	٤٢
(ب) التعاون في مجال بناء المؤسسات.....	١٤٥-١٥١	٤٤
تاسعا- التوصيـــــات	١٥٢-١٨١	٤٥
(أ) الوقاية والحماية	١٥٥-١٦٢	٤٥
(ب) النـــزاع الداخلي المسلح	١٦٣-١٦٨	٤٦
(ج) سيادة القانون والإفلات من العقاب.....	١٦٩-١٧٥	٤٧
(د) السياسة الاقتصادية والاجتماعية.....	١٦٧	٤٨
(هـ) تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.....	١٧٧-١٧٩	٤٩
(د) المساعدة الاستشارية والتقنية المقدمة من المفوضية	١٨٠-١٨١	٤٩
(هـ) تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.....	١٧٧-١٧٩	٤٩
(و) المساعدة الاستشارية والتقنية المقدمة من المفوضية	١٨٠-١٨١	٤٩
عاشرا- خريطة كولومبيا. التقسيم الإقليمي والإداري. منطقة إعادة التأهيل والإدماج. المنطقة المتروعة السلاح سابقا		٥٠
المرفق- Situation of human rights and international humanitarian law. Main breaches and Violations..		٥٦

خلاصة

يغطي هذا التقرير عن كولومبيا، الذي أعده مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الفترة من ١ كـــانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وذلك استجابة للطلب الذي تقدمت به لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين.

السياق الوطني

يحلل التقرير السياق الوطني ويستعرض العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية التي أثارت أمام كولومبيا خلال عام ٢٠٠٢ العديد من المشاكل والصعوبات والتحديات في إقرار مبادئ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والامتثال للقانون الإنساني الدولي. ومن بين هذه العوامل انهيار عملية السلام بين حكومة الرئيس بسترانا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي من جهة، وجيش التحرير الوطني من جهة أخرى، ووقع أعمال العنف على تدهور النـــزاع المسلح؛ وقد ألهم الإرهاب العديد من هذه الأفعال التي ارتكبتها كل من مغاوري حرب العصابات والمجموعات شبه العسكرية، واستمرار الشكاوى والتقارير التي تفيد بوجـــود علاقـــات بـــين المسؤولين الحكوميين والمنظمات شبه العسكرية، والحواجز الحائلة دون ممارسة الحقوق السياســـية كما ينبغي نتيجة ضغوط الجماعات الخارجة عن القانون على المرشحين والناخبين. وكانت انتخابات آذار/مارس للكونغرس والانتخابات الرئيسية في أيار/مايو فرصتين مناسبتين هامتين جدا على الساحة السياسية في عام ٢٠٠٢، وقد سلطت الأضواء على حالة حقوق الإنسان في الأشهر الأخيرة من حكم الرئيس أندريس بسترانا والمائة يوم الأولى من حكم الرئيس ألفارو أوروبيه.

وتتمثل العوامل الأخرى في قيام الحكومة الجديدة التي تولت السلطة في ٧ آب/أغسطس باعتماد وتطوير سياسة أمنية، وفي التدابير المعتمدة نتيجة اندلاع الاضطرابات الداخلية، والتحضيرات لإجراء استفتاء دستوري في عـــام ٢٠٠٣، والإجراءات المتخذة لبدء حوار مع الجماعات شبه العسكرية، والصعوبات التي يواجهها البلد من حيث المديونية والعجز المالي، والتطور التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومـــع اقتراب نهاية السنة لوحظت سلسلة من التحديات في السياق الوطني. وللاقتصار على ذكر البعض فقـــط من هذه التحديات، كان هناك تدهور مستمر في النـــزاع المسلح وكانت هناك أيضا صعوبات أمام كل جهد يرمي إلى السعي إلى إيجاد حل سياسي تدريجي للنزاع من خلال مفاوضات سلام منظمة على النحو الملائم. وبهـــذا الخصوص، واضح أن المساعي الحميدة للأمين العام، من خلال مستشاره الخاص، يجب أن ينظر إليها من زاويـــتي إعـــادة بدء عملية التقريب بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي واستمرار الحوار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

ويتمثل تحد آخر في الاتصالات والمناقشات والمفاوضات المحتملة بين الحكومة والجماعات شبه العسكرية. ويجدر بهذا الخصوص بيان الشروط التي تقدم بها قادة مجموعات الدفاع عن الذات الموحدة في كولومبيا والتي يمكن قبولها مع ذلك دون تعريض سيادة القانون للخطر، ودون الاستخفاف بالحقوق الأساسية المتمثلة في الحقيقية والعدالة والجبر.

وينشأ تحد آخر للحكومة ولقطاعات البلاد الاقتصادية عن الحاجة إلى كل هذه الأمور، مع المراعاة الكاملة لمتطلبات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل الحد من اللامساواة القائمة.

ومما لا يقل عن ذلك أهمية بالنسبة للحكومة والكونغرس وقطاعات البلاد الديمقراطية التحدي المتمثل في السعي إلى تحقيق مستويات أعلى من الاتفاق والدعم المتبادل في مهمة النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وبلوغ هذه المستويات. وبشكل خاص، يواجه الفرعان التنفيذي والتشريعي تحدي السهر على امتثال جميع التشريعات المقترحة فيما يتعلق بحماية النظام العام وإدارة العدل وإعمال الهيئات الاستشارية للصكوك التي اعتمدها المجتمع الدولي قصد ضمان ممارسة السلطة بطريقة ديمقراطية ومن أجل التنفيذ الفعلي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

النزاع الداخلي المسلح

يبرز التقرير أثر النزاع المسلح الخطير على حالة حقوق الإنسان في البلاد والتحديات التي يثيرها النزاع في استجابة الدولة الفعالة للأزمة الإنسانية. ويشير أيضا إلى التدهور الملحوظ في النزاع المسلح وتزايد وحشية طرق القتال التي تستخدمها الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، والتي تزيد من حدة خطورة حالة ضعف السكان المدنيين. وبذلك الخصوص، يحلل التقرير سلوك عصابات المغاورين، والجماعات شبه العسكرية، وقوات الأمن. كما يبرز التقرير أهمية قيام عملية مفاوضات سلام منظمة ببارامترات ومعايير مناسبة، بما يوفر آفاقا واضحة للنجاح، ويحدد في مرحلة مبكرة التزامات بشأن مسائل حقوق الإنسان ومسائل القانون الإنساني الدولي.

حالة حقوق الإنسان

يسلم التقرير بأن عوامل مثل تدهور النزاع المسلح، والاتجار بالمخدرات، والأزمة الاقتصادية، قد كان لها أثر مدمر على حالة حقوق الإنسان وقدرة الدولة على حماية هذه الحقوق وضمانها. وقد أظهر السلوك الإجرامي للعصابات المسلحة الخارجة عن القانون بشكل واضح قلة احترامها للحقوق الأساسية المتمثلة في الحق في الحياة والسلامة الشخصية والحرية الفردية. فهجماتها المتكررة على الهياكل الأساسية العامة تزيد من خطورة التحديات التي تواجه الدولة في محاولتها تقديم استجابة فعالة للوضع الحرج. كما يوضح التقرير أن الحكومة الجديدة قد أعلنت نيتها الامتثال للالتزامات الدولية والدستورية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومن بين إنجازات الدولة في هذا الميدان، يشير التقرير إلى أمور من قبيل التصديق على مختلف الصكوك الدولية، والتقدم المحرز في التنسيق بين المؤسسات، وتوحيد نظام تسجيل السكان المشردين، وفقه المحكمة الدستورية الذي يؤكد الضمانات

الأساسية، وأهمية مختلف المؤسسات العامة مثل مكتب نائب الرئيس وأمين المظالم ومكتب المدعي العام ومجلس الشيوخ، في تعزيز تعاونهم مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا.

ويصف التقرير الوضع فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية بأنه وضع خطير. ويلاحظ أنه سجلت في عام ٢٠٠٢ انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق ومنتظمة لتلك الحقوق، وهي انتهاكات يمثل العديد من بينها جرائم مخلة بالإنسانية. وسجلت حالات إعدام بدون محاكمة (مذابح وكذلك عمليات قتل فردية أو انتقائية)، وأعمال تعذيب، ومعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، أو عمليات استخدمت فيها القوة بشكل غير متناسب، وحالات اختفاء قسري، وعمليات إيقاف غير قانونية أو تعسفية، وعوائق غير مشروعة تعوق حرية التنقل الداخلي، وحالات تشرد قسري، وتدخل تعسفي أو غير قانوني في الخصوصيات وفي الشؤون المترلية، وانتهاكات الأصول القانونية والضمانات القضائية. ويشير التقرير إلى أن المسؤولين عن هذه الانتهاكات وهم من المسؤولين الحكوميين المتطورين في حالات خطيرة من تجاوز حدود السلطة والتقصير في القيام بالواجب أو التواطؤ الواضح مع الجماعات شبه العسكرية.

ويفيد التقرير بتسجيل ارتفاع ملحوظ في حالات الإبلاغ عن الانتهاكات المنسوبة مباشرة لأفراد قوات الأمن، مقارنة مع عام ٢٠٠١. وقد ارتكب العديد من هذه الأفعال على إثر سياسة الحكومة الأمنية الجديدة، وبشكل خاص لإنفاذ القواعد المعتمدة في إطار حالة الاضطرابات الداخلية التي اندلعت في آب/أغسطس. وقد تم البعض منها بمشاركة أو بترخيص أفراد من مكتب المدعي العام.

ويعلق التقرير، في تحليله للوضع في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كولومبيا، على مشاكل مثل الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي العميق الجذور، وتفشي الفقر، واستفحال اللامساواة، التي تتجسد كلها في ارتفاع مستويات البطالة وقلة التغطية التعليمية، والقصور الخطير في توفير الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي، والانخفاض الملحوظ في السكن الذي يحظى بإعانة الدولة.

ويحدد التقرير أيضا الصعوبات التي تعترض سبيل الاعتراف بحقوق النساء والأطفال وحمايتها. ويسلط الضوء بشكل خاص على عدم وجود سياسة متكاملة فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، واستمرار التمييز الجنسي والتهميش، واستمرار العنف الجنسي والعنف داخل الأسرة، وذلك على الرغم من بعض التقدم المحرز في المجال التشريعي.

حالة القانون الإنساني الدولي

يلاحظ التقرير الارتفاع الكبير المسجل في جرائم الحرب وتحويل المدنيين إلى ضحايا، مقارنة مع عام ٢٠٠١. ويمكن أن يشكل العديد من هذه الأفعال جرائم مخلة بالإنسانية. ومن بين أوضح الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، التي يتكرر العديد منها ويحصل على نطاق واسع، يذكر التقرير حالات القتل والتهديد بالقتل والهجمات على السكان المدنيين، والهجمات العشوائية، والأعمال الإرهابية، والاعتداءات على كرامة الإنسان، وأخذ الرهائن، والتشريد القسري، والهجمات على الموظفين الطبيين والوحدات الطبية، والهجمات على الممتلكات المدنية، واستخدام الألغام المضادة للأفراد. وينظر ذلك الفرع أيضا في حالة الأطفال والنساء ضحايا النزاع المسلح. ويشير التقرير إلى أن المسؤولية عن الجزء الأكبر من السلوك غير الشرعي يجب أن تنسب إلى أفراد

عصـــابات المغـــاورين والجماعات شبه العسكرية. غير أنه يلاحظ أنه سجل، أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، ارتفاع في عدد الشكاوى من انتهاك أفراد قوات الأمن للقواعد الإنسانية.

ويشـــدد التقرير على أن استخدام بعض طرق أو سبل الحرب المحظورة بموجب القانون الإنساني الدولي، والتغير في استراتيجية الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، قد زادا إلى حد كبير من خطورة النـــزاع المسلح. ويشير بشكل خاص إلى الهجومات على المدنيين، وتزايد استخدام الرعب على أيدي الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، وبشكل خاص القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي.

المجالات التي تبعث على قلق خاص أو التي تكتسي أهمية خاصة

يحلل التقرير مختلف مجالات القلق أو الأهمية بالنسبة لمكتب المفوض السامي. ومن بين هذه المجالات صيانة سيادة القانون واعتماد وتنفيذ سياسة أمنية جديدة، والتدابير ذات الصلة بحالة الاضطرابات الداخلية، وما تقوم به قـــوات الأمن من أعمال في مناطق إعادة التأهيل والترسيخ، والحالة في المنطقة المجردة من السلاح سابقا، وتزايد وتعـــزز الجماعـــات شـــبه العسكرية، وأوجه قصور النظام القضائي وإخفاقه في مكافحة الإفلات من العقاب، والظـــروف غـــير المرضية في السجون، والتشريد القسري، وتحويل المجموعات الإثنية إلى ضحايا، والوضع الحرج لـــلمدافعين عـــن حقوق الإنسان وغيرهم من أفراد المجموعات الضعيفة، والمشاكل القائمة فيما يتصل بممارسة الحريات الأساسية (حرية التجمع، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الوجدان والدين، والحقوق السياسية).

ويشـــير الـــتقرير إلى أن الدولة ما زالت تفتقر لسياسة فعلية ومتماسكة بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنســـاني الدولي. وهذا العيب واضح في ضعف سياساتها الوقائية، الأمر الذي يسهم في تردي الوضع في ذينك المجـــالين. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المشردين، وزاد ضعف المدافعين عن حقوق الإنسان تفاقما وهم يعانون من التخويف والتهديد والهجومات والوصم، وذلك حتى على أيدي موظفين عموميين.

ومن بين مجالات القلق يشير التقرير إلى عوامل وظروف فيها نزعة إلى إضعاف سيادة القانون، كما تدل على ذلك مشاكل أو أزمات الحكم المتكررة وتكرر الأخطاء في تطبيق مبدأ سيادة القانون. وتنعكس هذه النزعة في الـــتدخل في مـــزاولة أفراد الجماعات شبه العسكرية للوظائف العمومية وفي استمرار العلاقات بين الموظفين العموميين وأفراد هذه الجماعات. والاعتماد التفضيلي لسياسات قمعية وعسكرية معينة مضرة بالمؤسسات المدنية خطير هو الآخر. ويشير التقرير إلى اعتماد وتنفيذ أحكام تتنافى والقواعد الدولية والدستور الوطني، مثل العديد من الأحكام الواردة في المرسوم ٢٠٠٢ الذي اعتمد في سياق حالة الطوارئ. وتشمل دواعي القلق الرئيسية في هذا المجال إسناد وظائف السلطة القضائية للسلطات العسكرية والتقييد التعسفي للحقوق والحريات الأساسية.

وتتمثل مسألة أخرى من المسائل التي تبعث على القلق في سلوك المؤسسات الذي يعرض للخطر استقلال السلطة القضائية ونزاهتها. وكمثال على ذلك يمكن الإشارة إلى قرارات مكتب المدعي العام بعزل أو نقل المحققين، وموقـــف المدعـــي العام من ممارسة أفراد القوات المسلحة لوظائف قضائية تؤديها الشرطة عادة، ودعمه لتدابير التحكم في النظام العام التي أعلنت المحكمة الدستورية لاحقا أنها غير دستورية.

متابعة التوصيات الدولية

يتابع التقرير التوصيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، والنزاع المسلح، وسيادة القانون، والإفلات من العقاب، والتصديق على الصكوك الدولية، وتطابق التشريع المحلي مع المبادئ والقواعد الدولية، واتخاذ التدابير من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشجيع قيام ثقافة لحقوق الإنسان، وإسداء المشورة التقنية، والتعاون التقني. ويخلص التقرير في حالات عديدة إلى أنه لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ هذه التوصيات. غير أنه يبرز عناصر إيجابية مثل التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (على الرغم من تحفظ الحكومة على اختصاص المحكمة في جرائم الحرب)، وسن التشريع الذي يجرم الاتجار بالبشر، وتقييم برامج الحماية في وزارة الداخلية، واعتماد تشريع للامتثال لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وإنشاء مرصد للألغام المضادة للأفراد، واعتماد تدابير لتوسيع التغطية الإقليمية لأنظمة الإنذار المبكر، وتعزيز مشاركة الحكومة في هذه الأنظمة.

أنشطة مكتب المفوضية في كولومبيا

يلخص فرع من فروع التقرير العمل الذي اضطلع به مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كولومبيا في عام ٢٠٠٢ في أداء واجبات الرصد وإسداء المشورة القانونية والترويج والنشر والتعاون التقني، المشار إليها في ولايته. وقد عادت الولاية بالنفع على العديد من المؤسسات الحكومية، ومن بينها مكتب النائب العام، ومكتب أمين المظالم، والمجلس الأعلى للقضاء، التي رحبت بمشورة المفوضية وتعاونها في جهودها الرامية إلى تحسين أنشطة هذه المؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان. وقد كانت أنشطة المفوضية موجهة أيضا نحو منظمات المجتمع المدني. واستطاع مكتب المفوضية في كولومبيا أن يقيم اتصالا سلسا ومتكررا مع الحكومة الجديدة، وخاصة مع مكتب نائب الرئيس ووزارة الخارجية. وقد تولى مدير المكتب الجديد مهامه في تشرين الأول/أكتوبر.

التوصيات

يختتم التقرير بسلسلة من التوصيات الملموسة والتي لها درجة عالية من الأولوية، تقدم بها مكتب المفوض السامي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لعام ٢٠٠٣، إيمانا منه بأن تنفيذها يمكن أن يسهم بشكل ملحوظ في تحسين الوضع في كولومبيا. وتغطي التوصيات مسائل هامة مثل الوقاية والحماية، والنزاع الداخلي المسلح، وسيادة القانون، والإفلات من العقاب، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز قيام ثقافة لحقوق الإنسان، وأنشطة مكتب المفوضية في مجال المشورة والتعاون التقني. والتوصيات موجهة إلى السلطات الوطنية، وكافة الأطراف في النزاع الداخلي المسلح، وممثلي قطاعات المجتمع المدني.

أولا – مقدمـــــة

١- ما برحت لجنة حقوق الإنسان تتابع مع القلق منذ عدة سنوات حالة حقوق الإنسان في كولومبيا. وقد تجـــلى هـــذا القلق في بيانات متتالية أدلى بها رئيس اللجنة. وفي عام ١٩٩٦، طلبت اللجنة إلى مفوضية حقوق الإنسان إنشاء مكتب في كولومبيا، استجابة للدعوة التي قدمتها حكومة كولومبيا.

٢- وأنشـــئ مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بموجب اتفاق وقعته حكومة كولومبيا ومفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حينذاك. وتقضي أحكام الاتفاق بأن يقـــوم المكتـــب بمراقبة الحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بغية إسداء المشورة للسلطات الكولومبـــية بشأن صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في ظل الأوضاع الراهنة المتصفة بالعنف والنزاع المسلح الداخلي في البلد. وسيتسنى بذلك للمفوض السامي أن يقدم إلى اللجنة تقارير تحليلية في هذا الشأن. وقد تم تمديد العمل بأحكام الاتفاق، بناء على اقتراح الرئيس آلفرو أوريبه، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٣- وفي الـــدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، تحدث رئيس اللجنة فقال إن مكتب المفوضية في كولومبيا "ينهض بدور حيوي في التصدي لما يجري ارتكابه في كولومبيا من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي"، وطلب إلى مفوضة حقوق الإنسان أن تقدم "تقريرا مفصلا يتضمن تحليلا تجريه مفوضيتها لحالة حقوق الإنسان في كولومبيا".

٤- ويتناول هذا التقرير الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وهو يستند إلى ما جمعه مكتـــب مفوضـــية الأمـــم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا من معلومات، سواء بشكل مباشر أو من خلال اتصالاته، والى تحليل المكتب لهذه المعلومات. وتتصف التوصيات التي يخلص إليها التقرير بأهمية خاصة.

ثانيا – السياق الوطني

٥- ثمـــة عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية شتى أفضت إلى حالة معقدة وصعبة في كولومبيا في عام ٢٠٠٢. ففي أواخر ذلك العام، كان البلد يواجه كثيرا من المشاكل والمصاعب والتحديات الجسام في صون مـــبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والامتثال لأحكام القانون الإنساني الدولي. وثمة عنصر هام آخر يـــتعين إبـــرازه، ألا وهو تغيير الحكومة الذي حدث في ٧ آب/أغسطس حين تولى الرئيس الجديد، السيد آلفرو أوريبه، زمام منصبه.

٦- إن مبادرات السلم التي اتخذها حكومة الرئيس أندريس بسترانا في عام ١٩٩٨، بعد فترة وجيزة من توليه زمام منصبه، مع جماعتين رئيسيتين من جماعات المغاورين، هما القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، قد انتهت بغتة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٢ دون أن تسفر عن النتائج الإيجابية التي كانت قطاعات كثيرة في البلد تأمل في أن تسفر عنها.

٧- وعلى وجه الخصوص، فإن الطريقة التي جرت وانتهت بها المفاوضات مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي قد دلت على وجود تباين أكبر في الأفكار والمشاعر بين الشرائح العريضة من المجتمع المدني بشأن حاضر كولومبيا ومستقبلها. ففي مطلع العام، وإذ كان الطرفان يعملان، بفضل وساطة أكبر من جانب المجتمع الدولي والكنيسة، على تخطي إحدى أسوأ الأزمات التي شهدتها العملية بكاملها، وتمكنا من وضع جدول زمني أرسخ للتفاوض بشأن مسائل تهم السكان المدنيين بشكل مباشر، حدثت زيادة ملحوظة في العنف من جانب قوى المغاورين أفضت بالحكومة إلى استعادة السيطرة العسكرية على ما يسمى "المنطقة المجردة من السلاح". أما من جانب الحكومة، فلم تتخذ خطوات واضحة في الأشهر السابقة لتقويم اتجاه عملية فقدت الدعم الاجتماعي والمصداقية نظرا لعدم إحراز أية نتائج ملموسة.

٨- وبعد انقطاع المفاوضات نهائيا بين حكومة الرئيس بسترانا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي في ٢٠ شباط/فبراير، إثر قيام القوات المذكورة باختطاف طائرة كان على متنها عضو مجلس الشيوخ خورخه غتشم توربالي، ازدادت انتهاكات القانون الإنساني الدولي شدة وتواترا. ومثالا على ذلك اختطاف حاكم أنتيوكيا ومستشاره لشؤون السلم ووزير الدفاع سابقا، في نيسان/أبريل. كما فشلت حكومة الرئيس بسترانا في إحراز أية نتائج ذات شأن في حوارها مع جيش التحرير الوطني. وطيلة العام، استمرت جماعة المغاورين هذه في الضلوع في مخالفات جسيمة لأحكام القانون الإنساني الدولي.

٩- وفي غضون ذلك، ظلت الدولة تبذل محاولات غير مجدية للتصدي لعنف ما يسمى بالجماعات شبه العسكرية، وخاصة الجماعات المتحدة للدفاع عن النفس بكولومبيا، كما ظلت تعمل على التقليل مما تمارسه هذه الجماعات الأخيرة من نفوذ على قطاعات معينة من الحكومة وعلى وجهاء محليين. وظلت ترد أثناء عام ٢٠٠٢ شكاوى عن وجود صلات بين أعضاء الجماعات شبه العسكرية ومسؤولين رسميين.

١٠- وظل الاتجار بالمخدرات، بمختلف أبعاده المعقدة، يشكل واحدا من العوامل السلبية المرتبطة تماما بالنزاع المسلح. فإنتاج المخدرات وتسويقها يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل لدى مختلف الجماعات المسلحة غير الشرعية، وهو يعمل على تفشي العنف في المناطق التي تزرع فيها هذه المخدرات، وعلى المواجهة الاجتماعية بين مجتمعات محلية كثيرة. كما يعمل، بشكل مباشر أو غير مباشر، على تهجير السكان قسرا في كثير من الحالات، ويشكل عاملا رئيسيا في انتشار الفساد في الأوساط الإدارية.

١١- وعلى الرغم من التهديدات الكثيرة وأفعال العنف المتكررة، التي تعزى إلى جماعات المغاورين والجماعات شبه العسكرية على السواء، تمكن البلد من إجراء دورتي الانتخابات المقررتين في عام ٢٠٠٢، وإن تم ذلك في مناخ من التوتر والاستقطاب. فقد جرت انتخابات تشريعية في ١٠ آذار/مارس وانتخابات رئاسية في ٢٦ أيار/مايو. وفي المناسبتين كليهما، كان للضعف الصارخ للأحزاب السياسية أثر سلبي في مجمل عمل النظام الديمقراطي.

١٢- وأثناء هاتين الدورتين الانتخابيتين، كانت الضغوط المناهضة للديمقراطية التي مارستها الجماعات المسلحة غير الشرعية على قطاعات كثيرة من السكان واضحة. فمن خلال العنف والترويع، نجحت جماعات المغاورين والجماعات شبه العسكرية في التأثير في ممارسة عدد كبير من المواطنين الكولومبيين لحقوقهم السياسية. وفي حوالي ١١٠ من البلديات (من أصل ما مجموعه ١ ١٠٠ بلدية)، لم تتح للناخبين حرية كاملة في الإدلاء بأصواتهم، كما لم يسمح للمرشحين الشروع في حملاتهم الانتخابية في أوضاع من المساواة التامة والأمن الكامل. ومن الأمثلة على ذلك اختطاف مرشحة رئاسة الجمهورية إنغريد بيتانكورت. وبلغت نسبة من أدلوا بأصواتهم ٤٣ في المائة في الانتخابات الأولى و٤٦ في المائة في الانتخابات الثانية.

١٣- وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس، فاز مؤيدو آلفرو أوريبه بغالبية المقاعد في الهيئة التشريعية. وفي انتخابات رئاسة الجمهورية التي جرت في أيار/مايو، كان الفائز مرشح المعارضة الليبرالي، آلفرو أوريبه، الذي حصل على ٥٣ في المائة من الأصوات، بحيث انتفت ضرورة إجراء جولة ثانية من التصويت. وأثناء الحملة الانتخابية للسيد أوريبه، أبرز جانبا أساسيا من برنامجه، مشيرا إليه بأنه "سياسة قوامها الأمن الديمقراطي"، تقوم بصفة رئيسية على مواجهة التمرد بالقوة العسكرية للدولة. غير أن رئيس الدولة الجديد، في البيان الذي أدلى به لدى تسلمه مهام منصبه، قد صرح بأنه مستعد، في ظل أوضاع معينة، للسعي إلى التحاور والتفاوض مع جماعات الثوار. وأعلن السيد أوريبه في البيان ذاته أن حكومته ستشرع في عملية إصلاح دستوري كبير عن طريق الاستفتاء.

١٤- ومن الجوانب الأساسية في "سياسة الأمن الديمقراطي" تعزيز القوات المسلحة، وزيادة أعداد أفراد الجيش والشرطة، وإنشاء شبكة من المخبرين والمساعدين بين السكان المدنيين، ونظام جديد لتجنيد الفلاحين.

١٥- وأثناء الاحتفالات التي أقيمت في ٧ آب/أغسطس بمناسبة تولي الحكومة الجديدة مهامها، أطلقت عيارات نارية من مدافع هاون في مركز مدينة بوغوتاء، مما أسفر عن مقتل ٢١ من المدنيين وإصابة ١٠٠ آخرين بجراح وبث الرعب في الحي الذي وقع فيه الاعتداء، الذي يعزى إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي. وبعد ذلك بأربعة أيام، قامت الحكومة الجديدة، متذرعة بأحكام المادة ٢١٣ من الدستور، بإصدار المرسوم رقم ١٨٣٧ لعام ٢٠٠٢، الذي أعلنت فيه حالة اضطراب داخلي في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وأصدرت المحكمة الدستورية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر قرارها رقم C-802، الذي قررت فيه أن الإعلان المذكور يتفق وأحكام الدستور.

١٦- وبمقتضى أحكام المرسوم رقم ٢٠٠٢ الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر، اتخذت الحكومة تدابير صارمة لإتباب النظام العام. وأعاد هذا المرسوم تحديد مناطق إعادة التأهيل والتجميع، ووضع إجراء لتحديد تخومها وقواعد لرصد عملها. كما وضع أحكاما لتقييد حرية الحركة والإقامة في تلك المناطق، والحد من حركة الأجانب وإقامتهم، واستغلال الممتلكات الخاصة، وإرغام المواطنين على تقديم خدمات تقنية أو مهنية.

١٧- وفي قرار صادر بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المحكمة الدستورية عدم دستورية العديد من الأحكام الواردة في المرسوم رقم ٢٠٠٢، ومن بينها الأحكام التي تتيح لقوى الأمن - بما فيها القوات العسكرية - القيام بعمليات توقيف وتفتيش، والاطلاع على المراسلات البريدية والتصنت على المكالمات الهاتفية، سواء بتفويض رسمي بذلك أو بدونه.

١٨- وبعض المقترحات التشريعية التي قدمتها الحكومة إلى الهيئة التشريعية، كتلك المتعلقة بإصلاح النظم الضريبية والعمالية والمعاشية، كانت هي أيضا عرضة للانتقاد. وبحلول نهاية العام، اكتست هذه الإصلاحات طابعا قانونيا (انظر الفصل السابع من هذا التقرير).

١٩- أما اقتراح الاستفتاء الذي قدمته الحكومة، ونوقش في الهيئة التشريعية طيلة ما يزيد عن أربعة أشهر، فقد أسفر عن مجموعة من الأسئلة بشأن عدد من المسائل المتنوعة للغاية والتي سيطلب إلى المواطنين التصويت عليها في عام ٢٠٠٣.

٢٠- وباتت الحكومة الجديدة تدرك تدريجيا أن ثمة صعوبات خطيرة متصلة بمديونية البلد المرتفعة وبما يعانيه من عجز في الميزانية. وتعين عليها بالتالي أن تتخذ إجراءات تقشف صارمة لكبح الإنفاق العام، مما حد من حسن تنفيذها للسياسات الاجتماعية الرامية إلى النهوض بالرفاه العام للسكان وتحسين نوعية حياتهم.

٢١- وبفضل المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام، اتخذت الإدارة الجديدة بعض الإجراءات الرامية إلى إعادة الاتصال بالقوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي، بغية بحث مواضيع مثل "التبادل الإنساني". وعملت الاتصالات المباشرة التي واصلتها مع جيش التحرير الوطني على زيادة الأمل لدى كثير من الأوساط في أن تفضي هذه الاتصالات قبل أمد طويل إلى إعلان وقف لإطلاق النار من جانب جماعة المتمردين المذكورة. غير أنه، لدى وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، كان يبدو أن المحادثات التي بدأت خارج البلد قد وصلت إلى طريق مسدود.

٢٢- وفي أواخر العام، اعتمدت الهيئة التشريعية القانون رقم ٧٨٢ لعام ٢٠٠٢، الذي أذنت فيه للحكومة بالشروع في حوار ومفاوضات مع متحدثين باسم الجماعات المسلحة المحظورة أو مع ممثلين عنهم وبتوقيع اتفاقات معهم، دون منح هذه الجماعات أولا اعترافا سياسيا على نحو ما كان يقتضيه القانون سابقا.

٢٣- وطلب رئيس الجمهورية إلى الأساقفة الكاثوليكيين أن يتدخلوا بغية إيجاد سبيل للاتصال بالجماعات المتحدة للدفاع عن النفس بكولومبيا. ونتيجة لما بذلته الكنيسة من جهود في مجال الوساطة، أعلن الزعماء الرئيسيون للجماعات شبه العسكرية بدء العمل بوقف لإطلاق النار في مطلع كانون الأول/ديسمبر، وأبدوا استعدادا، رهنا بشروط معينة، للشروع في مناقشات ومفاوضات مع الحكومة، وصولا إلى التوقيع على اتفاق سلم. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، شكلت الحكومة لجنة استكشافية لدراسة جدوى الشروع في عملية سلمية مع هذه الجماعات. هذا الموقف الجديد من جانب الجماعات شبه العسكرية، الذي رحب به الناطقون بلسان الحكومة وممثلو المجتمع المدني، يطرح عددا من الأسئلة، من بينها الطرائق القانونية لمعالجة جرائم الحرب التي ارتكبها أعضاء الجماعات المتحدة للدفاع عن النفس بكولومبيا، ومصير الممتلكات الريفية التي قامت هذه الجماعات في السنوات الأخيرة بمصادرتها بالقوة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٢٤- وبينما أظهرت استطلاعات الرأي في أواخر العام ما تحظى به الحكومة الجديدة من تأييد واسع بين المواطنين، لاحظ المحللون أن ثمة أحداثا وحالات واتجاهات معينة قد تعمل على النيل من هذا الموقف المؤيد في مرحلة ما في المستقبل. وقد يحدث ذلك، مثلا، إن لم يتحقق تحسن في الاقتصاد، أو إذا استمرت المؤشرات السلبية لانتشار الفقر وارتفاع البطالة، أو إن لم تتخذ إجراءات محددة، تسفر عن توطيد أمن السكان وحمايتهم ووضع نهاية للاختطاف والتخريب.

ثالثا - النزاع المسلح الداخلي

٢٥- إن النزاع المسلح الداخلي، سواء لحجمه أو لتدهور أساليب القتال المستخدمة فيه، قد أثر تأثيرا لا يستهان به في تمتع السكان بالحقوق والحريات الأساسية وممارستهم لها وفي حالة حقوق الإنسان عموما. وتزايدت نتيجة لذلك التحديات التي تواجهها الحكومة في التصدي الفعال للأزمات الإنسانية والأزمات المتصلة بحقوق الإنسان. وما يترتب عليه القتال من كلفة بالنسبة للمجتمع الكولومبي يدلل على ما يترتب عليه النزاع من وقع شديد ويحول الأنظار عن مسائل أساسية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان. فإذا ما أمكن استخدام الموارد المكرسة للنزاع لأغراض أخرى، أمكن إحداث تغييرات كبيرة في جوانب أساسية كثيرة تتصل بالحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في كولومبيا.

٢٦- وقد حدث تدهور ملحوظ في النزاع المسلح نتيجة لتصاعد القتال واتساع المساحة التي يجري فيها النزاع بحيث أصبحت تشمل مناطق حضرية[1]، مما أثر بشكل متزايد في السكان المدنيين. وازداد هذا الاتجاه في مطلع عام ٢٠٠٢، مع تأزم مفاوضات السلم التي جرت بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي. وازدادت الأمور سوءا إثر توقف محادثات السلم وألغيت المنطقة متروعة السلاح المتفق عليها.

٢٧- وارتفع عدد المصادمات بين الجماعات المسلحة في عام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام الذي سبقه، مما أفضى إلى زيادة في عدد القتلى بين المقاتلين، وهي زيادة يصعب تحديدها، حيث إن كثيرا من الإصابات لا تدون كأفعال قتل، ولأن الجماعات المسلحة غير القانونية تأخذ عادة قتلاها معها. وأفاد مكتب نائب رئيس الجمهورية[٢] أن أكثر البلديات تأثرا بالقتال كانت البلديات الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، وهي أورباباء (أنتيوكيا وتشوكوء)، وأراوكا وكاسارن، وبلديات شرقي أنتيوكيا، وبلديات جنوب بوليفر. وكان معدل أفعال القتل مرتفعا في القتال الذي دار في العديد من بلديات تلك المحافظات، وفي مدينتي ميديجين (أنتيوكيا) وكوكتا (نورت د سنتندير).

٢٨- إن حوادث كالهجوم الذي شنته القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي على مدنيين في بلدية بوخاياء (تشوكوء) في أيار/مايو، أو المصادمات التي وقعت بين جماعات مسلحة غير شرعية وقوى الأمن في أحياء ميديجين، وما ترتب عليها من كلفة مرتفعة في الأرواح، تبين مدى ما واجهته الحكومة من صعوبة في حماية السكان المدنيين والأخذ بمبدأي التمييز [بين المحاربين والمدنيين] والتناسب. وغيرت الحكومة الجديدة استراتيجيتها بشأن المنازعات المسلحة بانتهاجها سياسة أمنية رامية إلى تعزيز القدرة العسكرية للدولة واستعادة السيطرة على مناطق عديدة من البلد، وخاصة شبكة الطرق. وثمة جانب هام من الاستراتيجية الجديدة يتعلق بمناطق إعادة التأهيل والتجميع[٣]. وتفيد وزارة الدفاع أن العمليات العسكرية التي جرت بعد انتهاء محادثات السلم، والتي قامت الحكومة الجديدة بتصعيدها، قد أسفرت عن زيادة في عدد الأسرى (لا سيما أعضاء قوى المغاوير) وعدد الإصابات بين أعضاء الجماعات المسلحة المحظورة (بنسبتي ٤٤ في المائة و٥٢ في المائة على التوالي).

٢٩- إن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والجماعات شبه العسكرية، قد تمكنت من الصمود بفضل ما لديها من قوة عسكرية عالية التركيز في المناطق البعيدة عن المركز، وسعت إلى السيطرة على المناطق الاستراتيجية، التي أتاحت إما منفذا مباشرا إلى البحر أو ممرا لعبور المخدرات والأسلحة والاتجار بها. وعلاوة على ذلك، فإن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي، في تحركاتها في بعض محافظات البلد، مثل كاوكا، كانت تستعين بقوات جيش التحرير الوطني في تحالف استراتيجي موجه ضد الجماعات شبه العسكرية. وفي الوقت ذاته، أصبح النزاع ذا طابع حضري متزايد، ويعزى ذلك جزئيا إلى الاستراتيجية التي اعتمدتها جماعات المغاورين لنقل القتال إلى المدن بغية ممارسة قدر أكبر من الضغط على الحكومة وبغية زيادة القوة التفاوضية لتلك الجماعات، كما يعزى جزئيا إلى سياسة الجماعات شبه العسكرية المتمثلة في تركيز عملياتها في المناطق الحضرية بغية السيطرة على العمليات في المناطق الريفية. كما أن زيادة المنازعات في المناطق الحضرية تنم عن استراتيجية لتحقيق الأهداف عن طريق تحييد عصابات المجرمين العاديين أو استغلال هذه العصابات أو رعايتها. ففي المنطقة رقم ١٣ من ميديجين وحدها، سجلت سلطات أنتيوكيا ٤٤٢ حالة وفاة بين الجنود والمدنيين حدثت نتيجة للعنف في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ويمثل ذلك زيادة تزيد عن ١٠٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠١.

(أ) جماعات المغاورين

٣٠- على النحو المشار إليه أعلاه، صعدت جماعات المغاورين هجماتها. وواصلت سياستها المتمثلة في شن هجمات على مؤسسات الدولة على جميع الأصعدة. فعلى وجه الخصوص، اعتمدت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي استراتيجيات حربية جديدة، حيث سحبت قواتها في المناطق الريفية وتفادت التعرض الشديد لقوى الأمن. وشملت هذه الاستراتيجيات توجيه تهديدات وهجمات ضد مسؤولين عامين، كرؤساء البلديات أو أمناء المظالم فيها، مما أحدث اضطرابات خطيرة في الديمقراطية المحلية. والأساليب التي تستخدمها الفارك للاعتداء على السكان المدنيين، ومن بينها زيادة تواتر عمليات أخذ الرهائن والأفعال الإرهابية، بالتلازم مع تكثيف هجماتها الموجهة إلى الهياكل الأساسية العامة، تعمل على تهديد السلامة السياسية والاقتصادية للبلد وعلى تقييد الحياة العامة تقييدا شديدا. وإن الاستخدام العشوائي لأسلحة غير مناسبة قد أدى إلى التنكيل بالسكان المدنيين. والاستراتيجية الجديدة المتمثلة في شن حرب مفتوحة على أي شيء يمت إلى الدولة بصلة قد زاد من صعوبة حكم البلد وأثر تأثيرا سلبيا في المؤسسات الإقليمية. ويبدو أيضا أن عمليات الاختطاف التي تقوم بها القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي لا تستهدف ملء خزينتها الحربية فحسب، بل تستهدف أيضا التذكير بتواجد هذه الجماعة تحديا لسياسة الحكومة، المتأثرة أصلا بالأفعال الإرهابية.

٣١- أما فيما يتعلق بجيش التحرير الوطني، فإن ما يواجهه من مصاعب نتيجة لازدياد الهجمات عليه من الجيش والجماعات شبه العسكرية ربما تكون قد أثرت على قدرته الهجومية أكثر مما أثرت عليها الاستراتيجية التوفيقية لبعض زعمائه، الذين اختاروا اتباع نهج أقل ظهورا. غير أنه حافظ على قدرته على زعزعة الاستقرار، لا سيما عن طريق تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية وأخذ الرهائن.

(ب) الجماعات شبه العسكرية

٣٢- ما برحت الجماعات شبه العسكرية توسع نطاق سيطرتها لتشمل أقاليم جديدة وتوطد تواجدها في كثير من المناطق التي تسيطر عليها أصلا، مع العمل في الوقت ذاته على معالجة الانقسامات الداخلية وبذل محاولات متكررة لتحسين صورتها أمام الجمهور وكسب قدر أكبر من الشرعية السياسية واعتبارها جهة فعالة مستقلة في أية عملية سلم محتملة. ونظرا لأن الحكومة الجديدة تبدو مستعدة للتفاوض مع الجماعات المسلحة غير الشرعية كافة، وضعت الجماعات شبه العسكرية استراتيجية تشمل اقتراح إبرام اتفاقات وعقد مفاوضات. وتأثر هذا التحول أيضا بضغوط خارجية مورست على زعماء هذه الجماعات، كطلب سلطات الولايات المتحدة إليها تسليمها مجرمين.

٣٣- وسعيا من الجماعات شبه العسكرية إلى اكتساب صفة شرعية، والتقليل من شدة وقع ممارسات كالمذابح، اختارت هذه الجماعات عمليات القتل الانتقائي وتوجيه التهديدات بالقتل، فأصدرت تعليمات محددة في هذا

الشأن داخل صفوفها. ووسعت نطاق أنشطتها إلى مناطق جديدة من أرواكا و"المنطقة المجردة من السلاح" سابقا وغوافـــيار وكنديـــناماركا وفاج دل كاوكا وسوكر وبوتومايو، من بين مناطق أخرى. وقامت في الوقت ذاته بتوحـــيد أنشطتها في المناطق الريفية والحضرية على السواء، حيث كانت هذه الأنشطة موجودة أصلا. وتتجاوز هذه الأنشطة الجوانب العسكرية البحتة وتشمل ابتزاز السكان المدنيين وفرض سيطرة أشد عليهم، إضافة إلى بسط ســـيطرتها على الطرق الرئيسية والمؤسسات الرسمية والاتجار غير المشروع (بمحاصيل الكوكا والبترين المهرب) بل وتشمل أيضا أنشطة زراعية وتربية المواشي وأنشطة تجارية. وبذلك، نجحت هذه الجماعات في التغلغل في المجتمع بسيطرتها على قطاعيه العام والخاص.

٣٤- ولدى اضطلاعها بأنشطتها، استمرت الجماعات شبه العسكرية في استغلال ما يبديه المسؤولون العامون في العديد من أقاليم البلد من تقاعس عن اتخاذ إجراءات محددة، وما يبدونه من تغاض عن التجاوزات أو اشتراك في ارتكابها. وفي كثير من هذه المناطق، حلت الجماعات شبه العسكرية محل الحكومة في جوانب هامة من الحياة العامة، ومنها استخدام القوة المسلحة.

(ج) قوى الأمن

٣٥- نظـــرا للنزاع المسلح الآخذ في التردي ولتزايد القتال وإعادة توزيع القوات ووجود أطراف مسلحة غير شرعية مختلفة، اضطرت قوى الأمن إلى إعادة صياغة استراتيجياتها وسياساتها تصديا للنزاع. وبعد انهيار مفاوضات السلم، وخاصة أثناء النصف الثاني من العام، صعدت قوى الأمن هجومها ضد المغاوير، ملحقة خسائر ذات شأن في صفوفهم. وتحولت ألوية الجيش المتحركة من الرصد والاحتواء إلى المواجهة المباشرة. وفي أحيان كثيرة، اشتبك الجيش مباشرة مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني. وأفيد عن نشـــوب قتال عنيف في عدة محافظات، وخاصة في أرينت وأورباباء بأنتيوكيا، وفي أراكاو وكسارن ونارينيو[٤]. وبالتلازم مع هذه العمليات الهجومية الجديدة، زاد الجيش عدد القوات المستخدمة لحماية البنى التحتية العامة. إلا أنه في محافظات أخرى مثل تشوكوي وكاوكا وكاكيتاء، بذل الجيش جهودا وقائية محدودة وكان بطيئا في الرد. كما أفيد أنه، في بعض العمليات، لم تحدد هوية قوى الأمن على النحو الواجب.

٣٦- وأفادت وزارة الدفاع أن العمليات التي قامت بها قوى الأمن في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكـــتوبر قد أسفرت عن زيادة ملحوظة في عدد الأسرى والجرحى بين صفوف المخربين. ومع ذلك، فإن الجماعات شبه العسكرية قد شكلت ما نسبته ٢٦ في المائة من الأسرى و١١ في المائة من الإصابات التي حدثت عـــلى أيدي قوى الأمن. وينبغي مراعاة أن من غير السهل تقييم هذه الإحصاءات، حيث لا توجد وسيلة لمعرفة عدد الأعضاء الحقيقيين في الجماعات المسلحة غير الشرعية وعدد المدنيين المفرج عنهم بعد أسرهم.

٣٧- وفي المناطق التي طبق فيها الجيش استراتيجيته الهجومية الجديدة المشار إليها، قدمت شكاوى بأن السكان المدنيين وقعوا أحيانا ضحايا لعدم التمييز بين المقاتلين والمدنيين. ومن العوامل الهامة في هذا الشأن الهجوم الذي شن على ما ادعي بأنها "شبكات دعم" مدنية للمغاورين، حيث كان ذلك أحد الأهداف المعلنة المدرجة في التدابير المتخذة أثناء حالة الاضطراب الداخلي، وجزءا لا يتجزأ من استراتيجية التصدي للعصيان. إن استراتيجية الجيش المتمثلة في قطع إمدادات قوى المغاورين حيثما أمكن دون الحرص على ضمان مبدأ التمييز بين المتمردين والمدنيين قد سبب في أحيان عديدة صعوبات للسكان المدنيين بسبب حالات الحصار المفروضة على نقل الأغذية والبنزين وغير ذلك من السلع ذات الضرورة الأساسية. وهذا ما حدث في سيرا نفادا د سانتا مارتا وفي تشالان (سوكر). ومن جهة أخرى، فمن المرجح أن حالات القصور في الاستخبارات العسكرية كانت هي السبب في عدم تحذير السكان المدنيين وعدم حمايتهم على نحو واف، وفي عدم تطبيق مبدأ التمييز بين المحاربين والمدنيين، وفي اعتماد أساليب مشكوك فيها لمكافحة العنف، كإقامة شبكات من المخبرين وشن غارات كبيرة النطاق.

٣٨- ومن الجدير بالإشارة أن الجماعات شبه العسكرية قد انتقلت عدة مرات إلى مناطق من البلد كانت قوى الأمن قد قامت فيها سابقا بعمليات مضادة للمتمردين، وأن جنود هذه الجماعات قد تمركزوا في تلك المناطق. فقد حدث ذلك، على سبيل المثال، في بلديات مستس وفستئرمسا وسان فينست دل كغوان (المنطقة المجردة من السلاح سابقا) وفي مقاطعة أوكانيا (شمالي سنتندير) وفي كوريجو (كاكيتاء) وفي كرافو نورت، وبورتو رندون وتام (أراوكا)، وفي ميديجين.

(د) أهمية عملية مفاوضات السلم

٣٩- إن الصعوبات التي تعترض كل محاولة لإقرار السلم قد تعزى جزئيا إلى النهج أحادي البعد المتبع عادة في حل المشاكل. وإن عدم وجود رؤية متكاملة للأمور، سيما وأن الحل العسكري ما برح يعتبر الرد الرئيسي أو الوحيد على هذه المشكلة، هو عامل أساسي من العوامل المقيدة. ومن الجدير بالتذكير أن من شأن وضع نهاية للنزاع المسلح أن يقلل كثيرا من انتهاكات حقوق الإنسان ويضع حدا لمخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي. وإن مفاوضات السلم، إذا ما تضمنت مسائل أساسية تتعلق بحقوق الإنسان، يمكنها أن تساعد على تحسين الحالة. والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، من خلال مستشاره الخاص، قد تساعد على إقامة مفاوضات سلم بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني.

٤٠- ومن الأهمية أن تعتمد في العملية التفاوضية معالم ومعايير مناسبة تفاديا لاحتمال عدم تكلل المفاوضات بالنجاح، الأمر الذي من الواضح أنه سيخيب آمال الناس وتوقعاتهم ويفضي إلى إحياء الإجراءات القمعية من جانب قوى الأمن. وما يلزم هو عملية تفاوضية منظمة بشكل مناسب وتبحث في الجوهر وتتضمن، منذ البداية، التزامات فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وثمة عامل أساسي آخر من أجل ضمان سلم مستدام، هو إيلاء الاعتبار لإعادة إدماج قوات الثوار في نهاية المطاف، ولموضوع التوفيق، على نحو ينسجم مع نبذ الإفلات من العقاب ومع احترام الحقوق في الحقيقة والعدالة والجبر.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

٤١- قبل تحليل حالة حقوق الإنسان[٥]، من المناسب تحديد الإطار المفاهيمي الذي ينظم هذا الأمر. فالأفعال والامتناع عن الأفعال على نحو يمس الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي[٦] أو في قواعد القانون الدولي، تشكل إخلالا بأحكام تلك الصكوك والقواعد عندما ترتكب من قبل موظفي الخدمة العامة أو بقبول ضمني من جانب السلطات. والمسؤولية عن هذه الانتهاكات ستكون على الامتناع عندما لا يتم الامتثال للالتزام بالضمان، شريطة أن يكون عدم الامتثال هذا غير متعمد وألا يكون أي موظفين رسميين ضالعين في الإعداد لتلك الأفعال أو التستر عليها. أما المسؤولية عن ارتكاب الأفعال فتقع عندما يكون موظفون رسميون ضالعين في الإعداد لها أو ارتكابها، أو في التستر عليها أو حماية مرتكبيها.

٤٢- وظلت حالة حقوق الإنسان حرجة. وأكثر الحقوق تأثرا كانت الحقوق في الحياة وفي السلامة الجسدية وفي الحرية وفي محاكمة عادلة. وسجلت انتهاكات خطيرة تتعلق بحالات الإعدام بدون محاكمة، والتعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واستخدام القوة بلا ضرورة أو على نحو غير متناسب، وحالات الاختفاء القسري، والاعتقال غير القانوني أو التعسفي، والإعاقة غير القانونية لحرية الحركة والتنقل داخل البلد، والتهجير القسري، والتدخل التعسفي أو غير القانوني في الحياة الخاصة والمترل، والإخلال بالضمانات القضائية. ونظرا للطابع الخطير أو الجماعي أو المنهجي لكثير من هذه الانتهاكات، فقد اعتبرت جرائم ضد الإنسانية.

٤٣- وظلت حالة حقوق الإنسان تتأثر تأثرا بالغا بالنزاع المسلح. وإن ما شنته الجماعات المسلحة غير القانونية، وخاصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني، من هجمات على الهياكل الأساسية العامة، قد عمل على تقويض قدرة الدولة على توفير الضمانات والحماية. وحسب إفادة الحكومة الجديدة، فإن "النزاع المسلح الداخلي وتصاعده وتفاقمه وضعف الدولة إقليميا وقضائيا وغياب أية ثقافة متعلقة بحقوق الإنسان هي العوامل الأساسية التي لا يمكن بسببها ضمان هذه الحقوق". وفي الوقت ذاته، أقرت الحكومة بوجود أوجه قصور في تصديها للأزمة، حيث ذكرت مشاكل مثل "عدم كفاية التنسيق بين المؤسسات، وتشتت العمل، وعدم كفاية اللامركزية في سياسة حقوق الإنسان"[٧] كما تتأثر الأزمة بغياب سياسة شاملة فعالة في هذا الشأن. وأبدت الحكومة الجديدة اعتزامها للامتثال لالتزاماتها الدولية والدستورية بشأن مسائل حقوق الإنسان.

٤٤- وفي سياق هذه الأزمة، ورد عدد متزايد من الشكاوى عن حدوث انتهاكات للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في الحياة، نسبت مباشرة إلى قوى الأمن، وبصفة رئيسية أثناء تنفيذ السياسات الأمنية وتدابير الطوارئ. وأفيد عن حدوث عدد من الانتهاكات التي أنحي باللائمة عنها مباشرة إلى موظفين عامين. وفي حالات أخرى، عزيت المسؤولية إلى الدولة نتيجة لتقاعس موظفين عامين أو تغاضيهم أو تأييدهم أو اشتراكهم مع

جماعات شبه مسلحة. أما الضحايا الرئيسيون فكانوا من المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء النقابيين وأعضاء المجتمعات المحلية للسكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية وسكان المناطق الريفية.

٤٥- وشملت انتهاكات الحق في الحياة حالات إعدام بلا محاكمة، فردية وجماعية، وتهديدات بالقتل. أما عدد الأشخاص الذين قتلوا إعداما بلا محاكمة فقد انخفض بعض الشيء أثناء السنة الماضية، وإن كان من الجدير بالملاحظة أن المعدل الوطني لجرائم القتل قد ظل يرتفع. ويفيد مكتب نائب رئيس الجمهورية أن من الصعب معرفة كم عدد جرائم القتل من بين مجموع عدد جرائم القتل المرتكبة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر البالغ عددها ٢٣ ٣٥٤ جريمة، كانت انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم حرب، وكم منها كانت جرائم عادية بموجب القانون العام، حيث لا توجد إحصاءات رسمية في هذا الشأن، وكثير من هذه الأفعال يمر بلا عقاب. وما زالت ترتكب مذابح، مع أنه يبدو أن ضحايا حالات الإعدام باتوا يستهدفون فرديا أو انتقائيا بدرجة أكبر. ومن بين ما أفيد عن حدوث انتهاكات من هذا النوع حالات إعدام ومذابح تعزى مباشرة إلى قوى الأمن. وأنحي باللائمة على الدولة لتقصيرها أو مشاركتها بصدد حالات إعدام ومذابح عزيت إلى الجماعات شبه العسكرية.

٤٦- وبعض الإجراءات التي تم القيام بها كجزء من السياسة الأمنية، كعمليات التفتيش والتوقيف، قد أفضت إلى مقتل مدنيين. وفي حالات أخرى، أثرت تلك الإجراءات في الحق في الحرية الفردية والأمن الشخصي، من خلال الحرمان التعسفي من الحرية، وحالات الاختفاء القسري، والحق في حرمة الحياة الشخصية وحرمة البيت. وكان من بين هذه الحالات عملية أوريون التي نفذت في ميديجين في تشرين الأول/أكتوبر وعمليات أخرى تأثرت بها منظمات اجتماعية أو تعنى بحقوق الإنسان أو سلمية.

٤٧- وفي بعض الحالات، ارتكبت أفعال تعزى إلى موظفين عامين عرضت حياة مدافعين عن حقوق الإنسان ونقابيين للخطر. وفي حالات أخرى، ادعي أن أفراد قوى الأمن قد وجهوا تهديدات مباشرة إلى السكان المدنيين، إما باتهام الناس بالتعاطف مع قوى المغاورين أو بالتعاون معها، أو بتهديدهم بإنذارات بأن الجماعات شبه العسكرية موشكة على الوصول.

٤٨- وتأثر الحق في السلامة الشخصية من جراء استخدام القوة على نحو غير ضروري أو غير متناسب، ومن جراء المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتعذيب، لا سيما في سياق التمرد في السجون والإضرابات المدنية والغارات وعمليات التفتيش.

٤٩- وحدثت انتهاكات لقواعد الإجراءات القانونية، وخاصة المبادئ القانونية وافتراض البراءة وغيرها من الضمانات القضائية، بمقتضى أحكام المرسوم رقم ٢٠٠٢، الذي أجاز لأفراد قوى الأمن، بمن فيهم العسكريون،

التفتيش وإلقاء القبض بإذن مكتوب أو شفوي من المحاكم أو بدون تفويض. كما سجلت انتهاكات لحقوق الاستعانة بمحام والمثول أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، واستمرت الصعوبات في الاحتكام إلى القضاء.

٥٠- وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ظلت الهواجس تتركز على الاستبعاد الشديد اقتصاديا واجتماعيا في البلد، وعلى ارتفاع درجة الفقر واتساع هوة اللامساواة. وتأثر الحق في العمل بارتفاع البطالة والبطالة الجزئية والجمع بين وظيفتين، وبضآلة المعاشات التقاعدية. وظل ضمان التعليم للجميع والتقليل من الأمية يمثلان إشكالين على الرغم مما بذل في السنوات الأخيرة من جهود في مجال التعليم. وازداد نطاق شمول الرعاية الصحية، إلا أنه ما زال هناك تفاوت كبير بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وحدثت زيادة في معدلات بناء المساكن الشعبية، لكنه حدث انخفاض كبير في إعانات السكن. وفي هذا الشأن، كان من بين أضعف الفئات وأكثرها عرضة للمخاطر المهجرون والأطفال والنساء والأقليات الإثنية.

٥١- أما الحالة فيما يتعلق بحقوق المرأة، فعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم فيها على الصعيد التشريعي، ظلت تتصف بالتمييز واللامساواة والاستبعاد والعنف العائلي والجنسي والاتجار بالأشخاص. وتشكل النساء ٥٢ في المائة من سكان كولومبيا[٨]. ولدى حكومة كولومبيا عددا من الأدوات القانونية لضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة واستئصال شأفة العنف ضد المرأة وإزالة الأوضاع التي تولد التمييز، وضمان حضور نسائي واف وفعال على أصعدة اتخاذ القرارات[٩]. وفي هذا الشأن، يرحب مكتب المفوضية بمشروع التشريع المتعلق بتكافؤ الفرص، المعروض حاليا على الهيئات التشريعية. غير أن المرأة ما زالت تؤدي دور أقلية في تصريف الشؤون العامة. فهي ممثلة تمثيلا ناقصا في المحاكم العليا وفي الهيئات التشريعية[١٠]. إلا أن من الجدير بالملاحظة أن ستة مناصب وزارية من بين ثلاثة عشر تشغلها نساء، من بينها وزارتا الخارجية والدفاع، حيث ترأس الوزارة الثانية امرأة لأول مرة.

٥٢- وظل النزاع المسلح يؤثر في المرأة، حيث أظهر ما تعانيه النساء المهجرات من ضعف خاص وشدة تعرض للمخاطر، كما أظهر ضرورة أن تضع الدولة برامج محددة لمعالجة هذه المشكلة على النحو الصحيح.

٥٣- ومن المسائل التي تدعو إلى القلق بوجه خاص عدم وجود سياسات شاملة بشأن حقوق المرأة. ويعني ذلك ضمنا انعدام الاستقلال في الميزانية وعلى الصعيدين الإداري والتقني، الأمر الذي يعوق أية محاولة للشروع في برامج أو مشاريع تستهدف تحسين وضع المرأة وتعزيز التمتع الفعال بحقوقها. وكذلك، لم يلحظ مكتب المفوضية في كولومبيا أي تحرك فعال من قبل الحكومة للتحقيق في انتهاكات حقوق المرأة والمعاقبة عليها[١١].

٥٤- وظلت حقوق الطفل تتأثر بالعنف في الأسرة والاعتداء الجنسي وتشغيل الأطفال والتمييز ضدهم ومحدودية تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خامسا - الحالة فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي

٥٥- قبل الشروع في تحليل حالة القانون الإنساني الدولي[١٢]، من الأهمية تحديد الإطار المفاهيمي لهذا الموضوع. ففي النزاع المسلح الكولومبي، تمثل خروقات القانون الإنساني الدولي أفعالا أو امتناعا عن أفعال بما يتعارض مع أحكام المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيتي جنيف المؤرختين ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بهما، وبما يتعارض مع أحكام القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي العرفي، ارتكبتها في معظم الحالات أطراف ضالعة مباشرة في الأعمال العدائية. والقانون الإنساني الدولي في كولومبيا يطبق بالتساوي على الدولة والمغاوير والجماعات شبه العسكرية.

٥٦- إن النزاع المسلح المتفاقم قد جلب معه زيادة كبيرة في خروقات القانون الإنساني الدولي وتنكيلا متزايدا بالمدنيين. وشملت الخروقات مذابح واعتداءات على السكان المدنيين واعتداءات عشوائية وأفعالا إرهابية وأخذ رهائن وعمليات تهجير قسري. وكثير من هذه الخروقات، التي ارتكبت كجزء من خطة أو سياسة أو على نطاق كبير، هي جرائم حرب. بل إن بعضها قد يشكل جرائم ضد الإنسانية. واستمرت الجماعات المسلحة غير القانونية في شن اعتداءات على النساء والأطفال. وتم على وجه الخصوص تجنيد الأطفال وإرغامهم على المشاركة في الاعتداءات، في حين أن النساء يتعرضن بصفة رئيسية لإساءة الاستخدام جنسيا والاسترقاق.

٥٧- وعلى الرغم من أن عدد المذابح يقدر أنه قد انخفض، فإن عدد حوادث القتل نتيجة العنف قد استمر في الارتفاع. ومن الجدير بالتنويه في هذا الشأن بزيادة الغارات التي تشنها القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي، بما في ذلك أفعال الإرهاب والتهديدات بالقتل وعمليات القتل الانتقائي و"التطهير الاجتماعي"، فضلا عن الهجمات العشوائية. وأسوأ هذه الهجمات حدثت في ٢ أيار/مايو في بوخاياء تسببت في مقتل ١١٩ مدنيا عندما قام عناصر القوات المذكورة أثناء اصطدام مع الجماعات شبه العسكرية بإلقاء قنبلة مصنوعة من اسطوانة غازية على إحدى الكنائس التي كانت تلتجئ فيها مجموعة من المدنيين[١٣]. كما يعزى عدد من الأفعال من هذا النوع إلى جيش التحرير الوطني. وحدثت كذلك زيادة في الاعتداءات على الموظفين الطبيين والوحدات الطبية، وفي أخذ الرهائن وتجنيد القاصرين من قبل الجماعات المسلحة غير الشرعية. وواصلت الجماعات شبه العسكرية ارتكاب المذابح، إلا أنها كانت تقوم في أحيان أكثر بعمليات القتل الانتقائي و"التطهير الاجتماعي". واعتمدت الجماعات المسلحة غير الشرعية، وخاصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي، أساليب ضغط جديدة، من بينها إطلاق التهديدات وشن الهجمات ضد الموظفين العامين، كرؤساء البلديات وأمناء المظالم فيها، مما أثر تأثيرا شديدا في الديمقراطية المحلية.

٥٨- كما ازدادت الشكاوى عن إخلال قوى الأمن بأحكام القانون الإنساني الدولي، وخاصة فيما يتصل بمبادئ التمييز بين المحاربين والمدنيين، والتحديد، والتناسبية. وأضافت الدولة حواجز الطرق، التي تستخدمها عادة

جميع الفئات المسلحة، إلى سياساتها الرامية إلى إعاقة الدعم والإمدادات التي يفترض أن المدنيين يقدمونها إلى الجماعات المسلحة غير الشرعية، مثلا في أوراو (جنوب شرق أنتيوكيا) وباهيا سولانو (تشوكوء) في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وفي منطقة نهر أتراتو. وفي الواقع أن هذا النهج في معالجة المشكلة يرد في حيثيات المرسوم رقم ٢٠٠٢، الذي يرد فيه أن جماعات إجرامية تندس بين السكان المدنيين. ومن الجهة الأخرى، فمن الواضح أن الدولة غير قادرة على منع الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير الشرعية أو على التصدي لهذه الهجمات على نحو واف. وتقر الحكومة نفسها بأن فعالية آلياتها الوقائية كانت محدودة[١٤].

سادسا - المجالات التي تستدعي اهتماما خاصا أو التي تتصف بأهمية خاصة

١- سيادة القانون والسياسة الأمنية

٥٩- إن الحالة الحرجة المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني، إلى جانب النزاع المسلح الآخذ في التدهور، قد أديا إلى تفاقم المشاكل المتصلة بالقدرة على الحكم وسيادة القانون. كما تعزى هذه المشاكل إلى ما تقوم به الجماعات المسلحة غير الشرعية من أفعال عشوائية وإلى عدم تواجد الحكومة في مناطق عديدة من البلد. واستمرت الجماعات شبه العسكرية في استراتيجيتها المتمثلة في اغتصاب الوظائف التي تعود بحق إلى الدولة، حيث تستغل هذه الجماعات تسامح السلطات وبعض شرائح المجتمع أو تستغل موقفها المتغاضي. إن توسيع الجماعات شبه العسكرية وتجميعها في مناطق عديدة خاضعة لسيطرتها قد مكناها من التغلغل في جهاز الدولة كجزء من استراتيجية هذه الجماعات، ذاهبة في ذلك في عدة أقاليم إلى حد إقامة نوع من الدولة الموازية، ومعرضة بذلك استمرار إنفاذ أحكام القانون لخطر جسيم. ولعل أكبر دليل عام صارخ على هذا التولي الفعلي لوظائف الدولة، وإن لم يكن الدليل الوحيد، هو الطريقة التي فرضت بها تلك القوات قواعد سلوك معينة على السكان كافة. وتلقى مكتب المفوضية في كولومبيا شكاوى عن موافقة رؤساء الجماعات شبه العسكرية على قرارات صادرة عن البلديات أو المحافظات، وعن ممارسة ضغط في اختيار الجهات المتلقية للأموال، مع بيان الأماكن التي ينبغي استثمار تلك الأموال فيها وكيفية ذلك، أو عن اشتراط تحويل الموارد العامة بواسطة منظمات معينة خاضعة لسيطرة تلك الجماعات.

٦٠- كما أن ضعف سيادة القانون قد تجلى في المشاكل المتعلقة بتقسيم السلطات واستقلال كل فرع من فروع الحكومة داخل مجال نشاط كل منه. وأكثر الفروع تأثرا في هذا الشأن كانا الهيئتين القضائية والتشريعية. وثمة مخاطر إضافية ناشئة عن بعض السياسات الحكومية، وخاصة ما يستهدف منها تعزيز الردود القمعية على حساب تعزيز المؤسسات المدنية. وفي هذا الصدد، أعلنت المحكمة الدستورية أن قانون الأمن والدفاع الوطني[١٥]، المعتمد في ظل الحكومة السابقة، يتعارض مع أحكام الدستور ومع سيادة القانون.

٦١- وشرعت الحكومة الجديدة في إعادة سلطة الدولة في مناطق عديدة من البلد. وأعلنت الحكومة، بمقتضى سياستها بشأن "الأمن الديمقراطي"، حالة الاضطراب الداخلي (حالة الطوارئ) التي فرضت بموجبها قيود على الحقوق والحريات الأساسية. وأقر مكتب المفوضية بالسلطة المشروعة للدولة في اتخاذ تدابير واعتماد سياسات تتعلق بالأمن والنظام العام بما يتمشى مع الالتزامات الدولية. غير أن برامج العمل هذه في الميدانين العسكري والأمني، إن لم تكملها سياسات شاملة، تنطوي على خطر إضعاف المؤسسات المدنية وصولا إلى زوال مؤسسات هامة من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، أو الانتقاص من مهام هذه المؤسسات أو الحد من اختصاصاتها. وإلى جانب ذلك، ثمة احتمال أن تعمل هذه السياسات على وصم السكان المدنيين، لا سيما فئات مثل المدافعين عن حقوق الإنسان، وقد تتعارض مع مبدأ عدم الزج بالمدنيين في المنازعات[١٦].

٦٢- وأفضت الأزمة الإنسانية بالبعض إلى التغاضي عن التدابير المتخذة لتقييد حقوقهم وحرياتهم الأساسية، بل وعن أنشطة الجماعات شبه العسكرية وصلات الموظفين العامين مع هذه الجماعات. وعمل إضعاف وضع مؤسسات الدولة على تقييد قدرتها على ممارسة سيطرة فعالة أو على متابعة إجراءات السياسة الأمنية متابعة تامة. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف الجهاز القضائي ومشكلة الإفلات من العقاب قد قللا من احتمالات تطبيق ضمانات قضائية بأي قدر من الفعالية أو من احتمالات وضع جهاز قضائي مستقل ونزيه، وهو ركن من أركان الديمقراطية، موضع التشغيل.

(أ) حالة الاضطراب الداخلي

٦٣- قام مكتب المفوضية في كولومبيا، بمقتضى أحكام الولاية المسندة إليه، بإسداء مشورة بشأن انسجام القواعد والتدابير التي تم الأخذ بها في ظل حالة الاضطراب الداخلي مع الالتزامات الدورية للحكومة. وأبدى المكتب رأيه بشأن بعض أحكام المرسوم رقم ٢٠٠٢ لعام ٢٠٠٢، الذي أنشئت بموجبه مناطق إعادة التأهيل والتجميع (مناطق خاصة لحفظ النظام العام) وفرضت قيود على الحقوق في حرية الحركة والتنقل والإقامة، وفي احترام الحياة الخاصة والمسكن، وفي الحرية الفردية والمحاكمة العادلة، بما يتعارض مع المبادئ الدولية. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المحكمة الدستورية عدم اتفاق العديد من أحكام المرسوم المذكور مع أحكام الدستور، على النحو المذكور في الفصلين الثالث والثامن من هذا التقرير.

٦٤- وبمقتضى هذه الأحكام، باشرت السلطات في الأشهر الأخيرة من العام سياسة من الغارات على نطاق كبير والاعتقالات الجماعية. وتلقى مكتب المفوضية تقارير عن تجاوزات ارتكبتها قوى الأمن وعن إجراءات تتعارض مع المبادئ الدولية، كمبدأ الحماية من الاعتقال التعسفي أو مبدأي المشروعية وافتراض البراءة. كما اعترضت التقارير على الإجراءات التي اتخذتها الهيئات القضائية والهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة، وخاصة

مكتب المدعي العام، متهمة إياها بعدم الاستقلال وعدم تطبيق الإجراء المناسب للتفويض بالقيام بعمليات الاعتقال، وباستخدام موظفين مقنعين للقيام بعمليات الإغارة والأسر.

٦٥- ونظرا لقصر الفترة الزمنية التي ما برحت حالة الطوارئ سارية خلالها، فمن السابق لأوانه الخلوص إلى نتائج باتة. ومع ذلك، يود مكتب المفوضية الإعراب من قلقه إزاء استخدام القوة استخداما مسيئا وعشوائيا وإزاء الإخلال بأصول المحاكمة العادلة وغيرها من الحقوق الأساسية عن طريق اتخاذ تدابير لا تقوم على مبدأ الشرعية وبعيدة كل البعد عن رقابة المحاكم وإدارة المدعي العام قبلا وبعدا. وتنصب الهواجس الرئيسية في هذا الشأن على ضرورة إيجاد السبل الوافية لضمان رقابة فعالة مستقلة من قبل الدولة. وعلاوة على ذلك، فلا بد من النظر بحصافة ومسؤولية في خطر تأثر السكان المدنيين تأثرا غير متناسب وفي احتمال تعرضهم بشكل متزايد لشتى المخاطر والأزمات، وخاصة في حالة فئات كالمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين والمهجرين.

٦٦- ومن الجدير بالذكر أن التوجيه رقم ١١ الصادر عن النائب العام في ١٢ أيلول/سبتمبر والذي أصدر فيه تعليمات إلى موظفيه وإلى السلطات القيمة على قوى الأمن أن تبقيه على بينة بشأن الامتثال للمعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان لدى تطبيق المرسوم رقم ٢٠٠٢، وأوعز إليهم أن يقدموا إليه تقارير فورية عن كل ما يتم من عمليات توقيف وتفتيش دون تفويض.

(ب) مناطق إعادة التأهيل والتجميع

٦٧- إن ما اتخذته قوى الأمن من إجراءات في المناطق المنشأة بمقتضى المرسوم رقم ٢٠٠٢ لم تخضع لقدر كاف من الرقابة الجيدة أو الفعالة من جانب المحاكم وإدارة المدعي العام، التي تتركز عادة في البلدات الكبيرة وفي بلديات معينة. ومع أن المدعين العامين والمحامين العامين قد عينوا لرصد العمليات العسكرية عملا بأحكام المرسوم المذكور، ففي الواقع أنهم لم يتدخلوا إلا في حالات قليلة.

٦٨- وفي كثير من العمليات، استخدمت قوى الأمن السلطات المخولة إياها بموجب المرسوم (وهي سلطات أعلنت المحكمة الدستورية في وقت لاحق عدم دستوريتها)، والتي فوضتهم بالقيام بعمليات التوقيف والإغارة والتفتيش دون استصدار أمر بذلك؛ وأسفر ذلك عن اعتقال كثير من الأفراد، لم يحضر سوى قليلين منهم أمام المحاكم. وفي العديد من الحالات، أضر استخدام مخبرين مقنعين بسمعة الأفراد الذين استهدفوهم. وفي يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقي القبض على نحو ٢٠٠٠ شخص في سارافينا، (أراوكا)، وأسفرت هذه الاعتقالات عن محاكمة ٤٩ منهم، كان عشرون منهم ينتمون إلى منظمات اجتماعية أو نقابية. وأيضا في سارافينا، قتل ما لا يقل عن خمسة أقرباء لمخبرين على أيدي جماعات المغاورين. وإضافة إلى ذلك، أفيد عن

ارتكاب الجيش تجاوزات جسيمة، من بينها حالات إعدام، وخاصة في أراوكيتا، حيث كانت قد نشأت مشاكل مماثلة قبل إنشاء المنطقة المجردة من السلاح.

٦٩- وبينما كانت قوى الأمن تكثف عمليات مقاومتها المتمردين في مناطق إعادة التأهيل، التي تشمل مناطق، تخضع عادة لسيطرة المغاورين، تسللت جماعات شبه عسكرية إلى بعض الأماكن، كبلدة سينسيليخو وغيرها من بلديات في سوكر، مثل تشالان وأوفيخس. وفي أماكن أخرى، كأراوكا، أبقت هذه الجماعات على تواجدها على الرغم من العمليات العسكرية.

(ج) الحالة في المنطقة المجردة من السلاح سابقا

٧٠- مع استعادة الحكومة سيطرتها إثر إنهاء المنطقة المجردة من السلاح، أقامت السلطات تواجدا محدودا فقط، واتخذ ذلك، بصفة رئيسية، شكل قوى أمن، كانت ناشطة في المناطق الحضرية، وأحيانا في المناطق الريفية، مشكلة في بعض الحالات الحضور الوحيد لسلطة الدولة. أما السلطات البلدية التي كانت قائمة قبل ذلك، فقد ضعفت نتيجة للوضع السائد من انعدام الأمن، وتعين في بعض الحالات على رؤساء البلديات وأمناء المظالم التابعين للبلديات أن يغادروا بلدياتهم. ولم يتم إثر ذلك إعادة أي تواجد دائم للسلطات القضائية والإشرافية،؛ ولن يتمكن مكتب أمين المظالم، الذي كان يواصل عمله بدعم دولي حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، من البقاء في المنطقة بعد ذلك التاريخ.

٧١- وعملت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي على تصعيد الضغط وأفعال العنف ضد السكان المدنيين في المنطقة، لا سيما في المناطق الريفية، بارتكابها عمليات قتل انتقائي وتقييد حركة السير والقيام بعمليات تجنيد قسري وأفعال إرهابية في المناطق الحضرية.

٧٢- كما لوحظ تواجد للجماعات شبه العسكرية منذ نهاية أيلول/سبتمبر فصاعدا، وبصفة رئيسية داخل التخوم الحضرية لمستس وسان فيسنت دل كاغوان وفيستئرموسا، بينما وردت شكاوى خطيرة عن تواطؤ مع أعضاء قوى الأمن.

٧٣- وهكذا، ظل السكان المدنيون شديدي التعرض لأنشطة الجماعات المسلحة غير الشرعية، إلى جانب وصمهم من قبل الجيش؛ كما أن المؤسسات الرسمية، وخاصة السلطات المدنية، كانت ممثلة تمثيلا ضئيلا ولم تفعل إلا القليل. وكانت حالة أعضاء قوى الشرطة الوطنية السابقة حرجة بوجه خاص.

(د) أنشطة الجماعات شبه العسكرية

٧٤- ظلت أنشطة الجماعات شبه العسكرية تشكل عاملا مزعزعا للاستقرار من حيث سيادة القانون، وخاصة بسبب ما كان يقيمه موظفون عامون من صلات بهذه الجماعات وبسبب عدم ثبات الحكومة في تصديها لهذه الحالة. والإبهام في التزام الحكومة قد تجلى في تناقضات بين ما أدلت به السلطات من بيانات عما تبذله من جهود

في سبيل مكافحة الجماعات شبه العسكرية من جهة وبين الوقائع على نحو ما لاحظها مكتب المفوضية في كولومبيا بمقتضى الولاية المسندة إليه من الجهة الأخرى. إن العمليات المتفرقة، كتلك التي نفذت في سيغوفيا (أنتيوكيا) في ٩ آب/أغسطس (والتي أفضت إلى إجراء تحقيق في الروابط بين أعضاء اللواء الرابع عشر والجماعات شبه العسكرية)، أو ما يجري أحيانا من إلقاء القبض على أشخاص يشتبه في أنهم ينتمون إلى جماعات شبه عسكرية، هي أمور مشكوك في منفعتها في مكافحة هذه الجماعات. وسيطرة الجماعات شبه العسكرية هي أبرز في المناطق الحضرية،، حيث من المفارقات أن نشاط قوى الأمن والسلطات هو أكبر في هذه المناطق منه في المناطق الريفية؛ وهذه نقطة ترد تكرارا في الشكاوى عن حدوث تواطؤ بين موظفين عامين والجماعات شبه العسكرية. ومن دواعي القلق ما تدلي به السلطات المدنية والعسكرية من إفادات تنكر فيها وجود فئات شبه عسكرية في مناطقها، مع أن هذا الوجود أمر واقع ومعروف، كما في كرافو نورته وتامه (أراوكا) وفي فييخا دل فورت (أنتيوكيا).

٧٥- وتعزى الهواجس جزئيا إلى التقاعس مرارا عن الاستجابة للشكاوى المتكررة بشأن وجود قواعد دائمة للجماعات شبه العسكرية ونقاط تفتيش لها وما تقوم به من عمليات، وعدم الاكتراث لمعرفة الجمهور بذلك وإدراكه له. وتلقى مكتب المفوضية في كولومبيا تقارير من قوى الأمن أنفسها تعلن عن وشوك وصول جماعات شبه عسكرية، بل وردته تقارير عن حالات تعرف فيها سكان محليون على هوية أعضاء في القوات العسكرية بين فرق الجماعات شبه العسكرية. هذا التنسيق بين القوات العسكرية والجماعات شبه العسكرية يتجلى أيضا في أن غارات الجماعات شبه العسكرية كانت تحدث إما مباشرة قبل عمليات عسكرية رئيسية أو مباشرة بعدها، على نحو ما حدث في أراوكا، وهي "المنطقة المجردة من السلاح" سابقا، وفاج دل كاوكا، وغوافيار، وإل كاتاتومبو. ومما يثير مزيدا من الشكوك أن الجنود لا يرتدون أحيانا أي نوع من أنواع التعريف بالهوية لتمييزهم عن غيرهم من الجماعات المسلحة. ومن الأمثلة التي سيقت عن التقاعس عن اتخاذ إجراء في هذا الشأن الحوادث التي وقعت في بوخايا، والتي سبقها وصول أفراد جماعات شبه عسكرية بواسطة قوارب على نهر أتراتو قادمين من توربو، بحيث تعين عليهم المرور عبر مواقع تفتيش عديدة تابعة لقوى الأمن. وفي بعض الحالات، لم تتحدث التقارير عن تغاضي قوى الأمن عن أنشطة الجماعات شبه العسكرية أو عدم تصديها لهم فحسب، بل أيضا عن تواطؤ أفراد قوى الأمن أو اشتراكهم المباشر في أنشطة كالمذبحة التي وقعت في إل ليمون (كواخيرا) في ٣١ آب/أغسطس، وسرقة المؤن الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي في تموز/يوليه في سيسر (أنحي باللائمة على ذلك إلى الجماعات شبه العسكرية، لكن الجيش استعاد المؤن، التي قال إنه صادرها من قوات المغاورين)، والاجتماعات التي عقدت بين مغاورين أو أعضاء في الجماعات المتحدة للدفاع عن النفس بكولومبيا والقوات المسلحة في فيخيا إل فورت (أنتيوكيا) يومي ٩ و١٠ أيار/مايو.

٧٦- وتتخذ الحكومة عددا قليلا من التدابير الطارئة أو الأمنية التي تستهدف بها مواجهة مباشرة مع الجماعات شبه العسكرية. وعلى سبيل المثال، فإن ما أفاد به مكتب المفوضية في كولومبيا منذ عام ٢٠٠٠ عن وجود قاعدة

لـــلجماعات شبه العسكرية في بلدية إل غوامو في منطقة الأحراج الجبلية مونتس د ماريا، الواقعة داخل منطقة إعادة التأهيل والتجميع الحالية، لم يسفر قط عن عمليات عسكرية، بل إن الجماعات شبه العسكرية قد تمكنت من تدعـــيم تواجدهـــا في بلديات مجاورة. ونشأت حالات مماثلة في أنحاء أخرى من البلد، كما في حالة ميديجين في أعقـــاب عملية أريون في تشرين الأول/أكتوبر، حيث استقرت جماعات شبه عسكرية في أنحاء مختلفة من المنطقة رقم ١٣، مرتكبة تجاوزات وانتهاكات خطيرة ضد المدنيين.

٧٧- إن الإفـــلات مـــن العقاب في الغالبية العظمى من هذه الحالات وعدم مساءلة الموظفين العامين جنائيا قط على ارتـــباطاتهم بالجماعـــات شـــبه العسكرية وعملياتها هو واحد من الجوانب الأكثر إثارة للتساؤلات فيما يتعلق بالالتزام بالتصـــدي لهذه الحالات. وعلاوة على ذلك، فإن إحالة العديد من هذه القضايا إلى المحاكم العسكرية، على النحو المشار إلـــيه في الفـــرع التالي، ينتقص من استقلالية التحقيقات ويحد من فعاليتها. هذه العوامل تعمل على تقويض عملية إرساء قـــاعدة مؤسسية تتصف بالديموقراطية واحترام سيادة القانون كذلك؛ كما تؤكد هذه العوامل الانطباع بأنه يتم التغاضي عن الجماعات شبه العسكرية، بل وبأنها تحظى بالقبول، بين قطاعات معينة من السكان.

٢- إقامة العدل والإفلات من العقاب

٧٨- استمرت الهواجس في عام ٢٠٠٢ بشأن استقلالية السلطة القضائية، المرتبطة ارتباطا وثيقا بسيادة القانون والديمقراطـــية. وفي غياب أي هيكل للتدرج الوظيفي في مهنة القضاء بمكتب المدعي العام، من غير المحتمل تلبية الشـــروط الصـــحيحة اللازمة لتفعيل هذه الاستقلالية[١٧]. وتلقى مكتب المفوضية بكولومبيا شكاوى عن فصل وكلاء النيابة من وظائفهم بقرار تعسفي من المدعي العام، وينتمي العديد منهم إلى وحدة حقوق الإنسان والقانون الإنســـاني الدولي[١٨]. وإن فصل العديد من وكلاء النيابة المنتمين إلى هذه الوحدة أو نقلهم يبدو أنه قد أضر بما تراكم لديها من خبرات وبفعالية ما تجريه من تحقيقات، وأثار في الوقت ذاته شكوكا بشأن التزام هذه المؤسسة بمكافحة ما يتمتع به البعض من إفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. كما تأثرت كفاءة ما يقدمه المكتب والمجتمع الدولي من تعاون تقني.

٧٩- وإضافة إلى ذلك، فإن مكتب المدعي العام، بوصفه الهيئة الرئيسية فيما يتعلق بالرقابة القضائية المستقلة، قـــد دعم نقل وظائف الشرطة القضائية إلى قوى الأمن (الجيش). وأعرب المدعي العام نفسه عن هذه الآراء في معـــرض تعليقه على قانون الأمن الوطني، الذي أعلن أنه غير دستوري، وعلى المرسوم رقم ٢٠٠٢. ولوحظ أن المدعـــي العـــام يتخذ الموقف ذاته في أدائه واجبه المتمثل في رصد الضمانات الدستورية حيال التدابير المتخذة في حالات الطوارئ. ولعل من الجدير بالإشارة في هذا الشأن أنه قد أضيف بند إلى المقترح الداعي إلى إجراء إصلاح دستوري في مكتب المدعي العام يتيح للعسكريين ممارسة وظائف الشرطة القضائية. ولم يوافق على هذا البند في نهاية الأمر، إلا أن الحكومة كررت تأكيد اعتزامها طرحه مجددا أثناء الدورة القادمة للهيئة التشريعية.

٨٠- وتعين على إقامة العدل أن تواجه تحديات كبيرة نتيجة لإعلان حالة الطوارئ، وخاصة فيما يتعلق باحترام مبدأي افتراض البراءة والمشروعية، والحق في الاستعانة بمحام وفي محاكمة عادلة، وذلك في ظل أوضاع تسودها عمليات أخذ الأسرى وشن الغارات وعمليات التفتيش، سواء بتفويض قضائي بذلك أو بدونه. ووردت شكاوى عن عمليات توقيف تم القيام بها استنادا إلى تقارير لا تعرف هوية محرريها أو إلى محض شبهات، مما أثار شكوكا بشأن اشتراط تبرير عمليات تقييد الحرية هذه بتقديم أدلة موضوعية على وجود صلة بفعل غير مشروع. إن ما يخضع له نظام المحاماة، من بين نظم أخرى، من قيود في الميزانية قد أثر في الحق في الاستعانة بمحام. ويساور مكتب المفوضية بكولومبيا قلق بشأن ما قد يكون لانعدام هذه الخدمة من أثر في الضمانات القضائية التي يتمتع بها الأشخاص المتأثرون بتدابير عادية أو طارئة، كما يساوره قلق بشأن احتمال تضرر الرقابة القضائية نتيجة هذه التطورات.

٨١- وفي تشرين الأول/أكتوبر، عرضت الحكومة مشروع قانون على الهيئة التشريعية يقضي بإصلاح نظام العدالة. ويشمل المشروع فرض قيود دستورية لا يستهان بها على إجراءات إنفاذ الحقوق الدستورية والحق في الحماية القضائية (*الأمبارو*). وتستثني هذه القيود من الحق في انتصاف فعال وسريع وبسيط حماية حقوق أساسية كمبدأ المساواة وعدم التمييز، وحماية الأطفال، وحقوق المرأة، والحق في الصحة وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن التقليص المقترح لصلاحيات المحكمة الدستورية، لا سيما صلاحيتها في إعادة النظر في إعلان لحالة الطوارئ، قد يكون له أثر إضعاف الرقابة القضائية وجعل مبدأي المشروعية وسيادة القانون متوقفين على قرارات أو أدوات سياسية[١٩].

٨٢- وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، يبدو أن سياسات الدولة قد ضعفت أثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير، على النحو المبين في الفصل السابع أدناه. وإن تواتر الإفلات من العقاب ما زال يؤثر في إقامة العدل. وفي هذا الشأن، لم يلاحظ مكتب المفوضية في كولومبيا إحراز أي تقدم يذكر فيما يتعلق بالمحاكمات، سواء كانت جنائية أم تأديبية، التي خضع لها موظفون عامون مسؤولون عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[٢٠]. وبعض كبار المسؤولين العسكريين، سواء كانوا في الخدمة الفعلية أم متقاعدين، ممن اتهموا بإقامة صلات مع جماعات شبه عسكرية وبانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، قد أفلتوا من الإجراءات القضائية، إما لأن محكمة عسكرية قد تدخلت أو بناء على قرارات صادرة عن مكتب المدعي العام أو مكتب المحامي العام[٢١]. وواصلت المحاكم العسكرية تحقيقاتها في قضايا انتهاكات لحقوق الإنسان ومخالفات لأحكام القانون الإنساني الدولي ارتكبها أعضاء قوى الأمن على الرغم من تفسير دستوري تقييدي للولاية القضائية المسندة إليهم وتعديل قوانين العقوبات العسكرية والعادية[٢٢].

٨٣- إن النـــزاع المسلح الداخلي والأنشطة غير المشروعة للجماعات الخارجة عن القانون، التي تهدد كلاميا وجســـديا أرواح وأمن الموظفين القضائيين وغيرهم من المشاركين في إجراءات المحاكمات، تؤثر تأثيرا شديدا في إمكانية احتكام الضحايا إلى قضاء فعال ومستقل.

(أ) حالة السجون

٨٤- كـــيما يتســـنى للحكومة معالجة أزمة السجون، انصبت جهودها على بناء مراكز اعتقال لإيواء المدانين وعلى إعادة تصميم مراكز أخرى لاحتجاز المتهمين.

٨٥- إن عدم وجود نظام معلومات موحد هو أمر يجعل الإشراف على المعتقلين ومراكز اعتقالهم ورصد ذلك أمـــرا ذا صعوبة خاصة. فمع أن السلطات قد نقلت بعض السجناء بغية فصل المحكومين عن المتهمين، عل نحو ما جرى في سجن فاجيدوبار، يفيد المعهد الوطني لنظام السجون أن عددا من السجون مكتظة للغاية، حيث تتجاوز طاقتها الاستيعابية العادية بنسبة تبلغ أحيانا ١٠٠ في المائة. وعليه، فإن مشكلة الاكتظاظ ما زالت قائمة.

٨٦- وتلقـــى مكتب المفوضية شكاوى كثيرة عن إساءة استخدام سلطات السجون صلاحياتها. ويحدث ذلك عادة نتيجة لتطبيق حرس السجون عقوبات تأديبية أو لاستخدامهم القوة، مما قد يعتبر حالات تعذيب أو معاملة أو عقوبـــة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، بل وحتى انتهاكات للحق في الحياة. وأبلغ مكتب المفوضية عن حالات ربمـــا يكـــون الإفراط في استخدام القوة فيها قد أدى إلى وفاة الضحايا، وهو ما حدث للمدعو لويس برسيادو أسوريو في سجن فاجيدوبار الوطني في آذار/مارس.

٨٧- ونظرا لعدم وجود سياسة شاملة، درجت سلطات السجون على الاحتذاء بالحكومة في التصدي للحوادث الجارية التي تتصف بانعدام الأمن والتمرد من جانب عدد محدد لكنه محدود من السجناء، مما أضر بالالتزام العام بضـــمان معاملـــة إنســـانية وكريمة لجميع السجناء المحتجزين. وأعلن كل من وزارة العدل والمعهد الوطني لنظام السجون أنه سيتخذ تدابير لتحسين عمل النظام. والتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالحالة في السجون والمقدمة من مكتب المفوضية ومكتب أمين المظالم قد توفر أداة عمل يمكن استنادا إليها، إلى جانب مقترحات أخرى، البدء في إدخال التغييرات الضرورية في نظام السجون.

٣- عمليات التهجير القسري

٨٨- زادت عملـــيات الـــتهجير القسري زيادة كبيرة، ومست رقعة كبيرة من البلد[٢٣]، ذلك لأنها تستخدم بشكل متزايد كاستراتيجية حرب. ومن الخصائص المقلقة للعام الزيادة في عمليات التهجير داخل المناطق الحضرية. وتفيد شبكة التضامن الاجتماعي[٢٤] (المشار إليها فيما بعد بعبارة "الشبكة") أن الجماعات شبه العسكرية كانت

مسؤولة، في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠، عن ٣٠ في المائة من عمليات التهجير بينما كانت جماعات المغاورين مسؤولة عن ١٤ في المائة منها، بينما لم تعتبر القوات المسلحة مسؤولة سوى عن ١ في المائة منها. وفي ٥٢ في المائة من الحالات، يعتقد أن فصيلتين أو أكثر من الفصائل المسلحة هي المسؤولة عنها.

٨٩- وأحد العوامل التي تعزى إليها هذه الحالة افتقار الحكومة إلى سياسة شاملة لمنع ذلك. ومن العوامل الأخرى عدم إحراز تقدم في إحضار المسؤولين عن عمليات التهجير أمام القضاء. وتفيد الشبكة أن نحو ٠٠٠ ٢٣١ شخصا قد هجروا في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣٠ أيلول/سبتمبر. وخلال الفترة ذاتها، أعلن المكتب الاستشاري لشؤون حقوق الإنسان والتهجير (وهو منظمة غير حكومية) عن وجود ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٥٠ مهجر. وعلى الرغم مما حدث من تحسن في التغطية بفضل نظام التسجيل الموحد والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ما زال ثمة عقبات تعترض الاستفادة من برامج الدولة وإيجاد حلول دائمة، وما زال ثمة صعوبات في ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص حالة المهجرين من النساء والأطفال والسكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية.

٩٠- واقترحت الشبكة إجراء تحسينات في التنسيق بين المؤسسات وفي توحيد النظام الوطني للرعاية الشاملة للسكان المهجرين، إلا أن النظام المذكور ما برح يصادف معوقات تعزى إلى تفاوت درجات الالتزام من جانب الكيانات المكونة له. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم مما تبذله الشبكة من جهود[٢٥]، ما زال مستوى المشاركة من جانب بعض المحافظات والبلديات في برامج الرفاه متدنيا. ووفقا للقانون رقم ٣٨٧ لعام ١٩٩٧، تتوقف المساعدة المقدمة للمهجرين على مدى توافر الاعتمادات المخصصة لذلك في ميزانيات هيئات الدولة. وتوجد فجوة بين الموارد المخصصة لهذه المساعدة واحتياجات الجهات المتلقية لها.

٩١- وما زال منع التهجير يشكل أضعف المكونات في السياسة المتعلقة بالتهجير. فمن الواضح أن قدرة الحكومة على ضمان أمن المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر غير وافية نظرا للتوسع الجغرافي لهذه الظاهرة. وقد حدث في بعض الأحيان أنه، لدى التصدي لأزمة ما من أزمات التهجير، كان هاجس الأمن العسكري والدفاع عن البنى التحتية يحظى بالأسبقية على حماية السكان المدنيين.

٩٢- وزاد مكتب أمين المظالم مساعدته وحمايته في بعض مناطق البلد، كما في حالة المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر على ساحل المحيط الهادئ، وأحرز تقدما في تنظيم شبكة الإنذار المبكر. ومع ذلك، فإن قيود الميزانية تمنعه من الإبقاء على تواجد فعال في جميع المناطق المعرضة للمخاطر، أو من متابعة ما تقوم به السلطات من عمل استجابة لكل ما يرد من تقارير عن خطر محدق.

٩٣- وأحرز قدر من التقدم[٢٦] بشأن إعادة التأهيل الاجتماعي - الاقتصادي للمهجرين. غير أن ثمة عوامل ما برحت تحد من هذا التقدم، منها عدم كفاية الموارد المخصصة، وبطء صرفها، وصعوبات في تحصيل الائتمانات، والحد الزمني المفروض على المعونة الإنسانية، وهو ثلاثة أشهر.

٩٤- وفي حالات متنوعة، لم تهيأ للعائدين الأوضاع المناسبة التي تكفل لهم الأمن والكرامة[٢٧]. ولم تقدم سلطات الدولة قدرا وافيا من المساعدة، حيث كان التزامها في كثير من الأحيان رسميا محضا، نظرا لندرة المعلومات وقلة مرافق إعادة توطين المهجرين أو قلة المعونة الإنسانية المقدمة لهم.

٤- الفئات العرقية

٩٥- ما زالت الفئات العرقية تعاني انتهاكات لحقوقها المدنية والسياسية، وخاصة حقها في الحياة، وتتعرض للتمييز العنصري والتعصب والتهميش الاجتماعي. وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتأثر بحالتي الفقر والاستبعاد اللتين تعانيهما. ومما يزيد هذه الحالة تفاقما التراع المسلح، الذي يهدد البقاء ذاته لبعض هذه الفئات.

٩٦- ومن دواعي القلق بوجه خاص حالة أفراد الجالية الكولومبية المنحدرة من أصل أفريقي، التي تعتبر واحدة من أفقر الفئات في البلد. ويفيد مكتب أمين المظالم أن ٩٨ في المائة من السكان الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي يفتقرون إلى الخدمات العامة الأساسية، في حين أن ٨٠ في المائة من مساكنهم هامشية ومكتظة. وفي محافظة تشوكوء، حيث تبلغ نسبة السكان المنحدرين من أصل أفريقي ٩٠ في المائة، و٨٢ في المائة من هؤلاء لا تلبى احتياجاتهم الأساسية.

٩٧- وعلاوة على ذلك، فمما يزيد من تفاقم انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية للسكان الأصليين ولأفراد الجاليات المنحدرة من أصل أفريقي مشاكل ناجمة عما تبذله الجماعات المسلحة غير الشرعية في سبيل الإبقاء على سيطرتها على أقاليمهم. وكثيرا ما يتعرضون للحصار الاقتصادي والتحكم بالأغذية والإمدادات الطبية، ولتقييد حرية حركتهم وتنقلهم، مما يزيد من تردي الأوضاع المقلقلة التي يعيشون في ظلها[٢٨]. كما أن وجود جماعات مسلحة في أقاليم هذه المجتمعات المحلية يمس بحقها في الاستقلال ويهدد قدرة سلطاتها على الحكم وينتقص من هويتها الثقافية.

٩٨- في ظل هذه الأوضاع من العنف، فإن المجتمعات المحلية من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي - وخاصة زعماؤها - ما زالت تعاني حالات إعدام بلا محاكمة ومذابح وتهديدات بالقتل وحالات اختفاء قسري وتهجير قسري وتجنيد قسري، مما يهدد وجودها ذاته بوصفها فئات عرقية ويهدد بقاءها ثقافيا. ومن بين الانتهاكات التي تعزى إلى الجماعات المتحدة للدفاع عن النفس بكولومبيا جريمة القتل العمد لزعيمة الإمبيرا تشامي، المدعوة ماريا فابيولا لارغو كانو في بلدية ريوسوسيو (كالدس) في ٩ نيسان/أبريل، والمذبحة التي راح ضحيتها أربعة من السكان الأصليين في غوالانداناي ببلدية كورينتو (كاوكا) في آذار/مارس، واختفاء ثلاثة من السكان الأصليين من قرية كوفان (بوتومايو) في آب/أغسطس. كما ألقي بالمسؤولية على القوات المسلحة الثورية

لكولومبيا (الفارك) - الجيش الشعبي على التهديدات التي وجهت إلى رابطة زعماء السكان الأصليين لشمالي كاكوكا في بلدية كورينتو (كاوكا) في آذار/مارس وألقي باللوم إلى الفارك - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني مجتمعين على التهديدات بالقتل التي وجهت إلى المجتمعات المحلية للسكان الأصليين في سيرا نيفادا د سانتا مارتا في حزيران/يونيه وآب/أغسطس. وتلقى مكتب المفوضية في كولومبيا تقارير تلقي بالتبعية إلى قوى الأمن على ضلوعها المباشر في المذبحة التي ارتكبتها جماعات شبه عسكرية وراح ضحيتها ١٢ من السكان الأصليين الويوا في إل ليمون ومناطق مجاورة (غواخيرا) في ٣١ آب/أغسطس[٢٩]. أما فيما يتعلق بالكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، تجدر الإشارة إلى مصير سكان منطقة إل تيغر في توماكو (نارينيو)، حيث وجد يوميا ما بين ٦ و١٠ جثث يفترض أنها لأشخاص أعدموا من قبل جماعات الدفاع عن النفس.

٩٩- لقد تأثرت هذه الفئات العرقية بوجه خاص تأثرا شديدا بفعل التهجير، نظرا للصلة الوثيقة بين ثقافتها والأرض التي تعيش عليها. ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص حالة المهجرين الذين عادوا إلى مواطنهم دون ضمانات مناسبة لأمنهم، نظرا لما يتعرضوا له من تهديدات مستمرة من الجماعات المسلحة غير المشروعة، وخاصة في المجتمعات المحلية السلمية التي تعيش على ضفتي نهر أتراتو وعلى أنهار سالاكي وترواندوء وكيبارادوء ودومينغودوء وكورفارادوء وخيغواميندوء، تلك التهديدات التي تزيد من خطر تعرضهم لمزيد من عمليات التهجير[٣٠].

١٠٠- وما زالت الحكومة تهمل حق تلك الفئات في المشاركة في اتخاذ ما يمسها من قرارات، لا سيما حقها في أن تستشار مسبقا، وخاصة بشأن القرارات المتعلقة بالمشاريع الإنمائية التي يكون لها أثر لا يستهان به على الصعيدين الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي. وتلقى مكتب المفوضية أدلة على القيام بعمليات تدخينية على أراض يقطنها سكان أصليون وأفراد جاليات كولومبية منحدرة من أصل أفريقي، وعلى أن هذه العمليات تؤثر في بيئة السكان المحليين وفي أمنهم الغذائي، حيث إنها تعمل على إتلاف المحاصيل وإفقار التربة. وقد حدث ذلك في محافظات كاوكا ونورت د سنتندير وبوتومايو.

١٠١- ولم يحرز أي تقدم في استئصال التمييز ضد قوم *الرايسالس* (وهم من الكريول الناطقين باللغة الإنكليزية وفد أسلافهم من جزر الهند الغربية، ويقطنون سان أندريس وبروفدنسيا وسانتا كاتالينا) سواء في سوق اليد العاملة أم في إجراءات المعونة الإدارية. أما الغجر، فما زالوا دون مركز قانوني محدد ويعانون التمييز والتهميش والوصم الاجتماعي، كما يتأثرون بالنزاع المسلح.

٥- المدافعون عن حقوق الإنسان

١٠٢- ما زالت حالة المدافعين عن حقوق الإنسان حرجة، وازدادت تردیا في أواخر عام ٢٠٠٢. فالنزاع المسلح الآخذ في التردي قد أضر بالزعماء والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المنظمات الاجتماعية

والموظفين العامين المسؤولين عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتعرض أعضاء هذه الجماعات للقتل والتهديد والاعتداء والمضايقة والاختفاء القسري وأخذ الرهائن. واعتبرت الجماعات شبه العسكرية مسؤولة عن معظم هذه التجاوزات. أما جماعات المغاورين، فتعتبر هي المسؤولة بصفة رئيسية عن الاعتداءات على أمناء المظالم التابعين للبلديات وغيرهم من أعضاء السلطات المحلية. وفي حالات عديدة، ألقيت التبعية إلى موظفين رسميين على ما تعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان من تهديدات.

١٠٣- ومن دواعي القلق بوجه خاص الحالة التي يواجهها بعض أعضاء منظمات حقوق الإنسان، كمؤسسة لجنة التضامن مع السجناء السياسيين ورابطة خوسيه ألفيار رستريبو للمحامين، الذين تعين عليهم في بعض الحالات إخلاء مكاتبهم إثر تهديدات متكررة[٣١]. وظلت بلدة برانكابرميخا مسرحا لاعتداءات وتهديدات خطيرة موجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة أعضاء المنظمة النسائية الشعبية والمؤسسة الإقليمية للدفاع عن حقوق الإنسان. ومن بين هذه الحالات مقتل المدعوة ديوفانول سيرا فارغس، وهي من الأعضاء الناشطين في المنظمة النسائية الشعبية، في نيسان/أبريل؛ واختفاء المدعو مانول فرانسيسكو نفارو كولما، زعيم جماعة سيناغا د أبون المهجرة، في شباط/فبراير، الذي يعزى إلى جماعات شبه عسكرية. كما ينبغي التنويه باختفاء المدعو غيجرمو تورس فالديفيسو، رئيس جماعة العمل المجتمعي في حي كافيه مدريد د بوكارامانغا وزعيم مجتمعي مستقل، في ١٢ آب/أغسطس.

١٠٤- إن أمناء المظالم التابعين للبلديات، نظرا لكونهم السلطات الوحيدة المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان والتشجيع على احترامها في كثير من البلدان، قد تعرضوا لضغوط شديدة واضطروا في كثير من الأحيان إلى مغادرة المناطق المسؤولين عنها إثر تلقيهم تهديدات بالقتل يعتقد أنها صادرة عن الفارك - الجيش الشعبي. ومما عمل على زيادة الحالة تفاقما مقتل رؤساء بلديات وأعضاء مجالس محلية، واضطرار كثيرين إلى مغادرة مراكزهم الإدارية التابعة للمحافظات إثر تلقيهم تهديدات بالقتل، وخاصة في أراوكا وكاكيتاء. وتصديا لذلك، قررت الحكومة إدراج هؤلاء الأعيان المحليين في برنامج الحماية الذي وضعته وزارة الداخلية.

١٠٥- وتلقى مكتب المفوضية تقارير عديدة عن تشكك السلطات في صحة التزام المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وفي شرعية عملهم. وأصدرت مفوضة حقوق الإنسان بدورها بيانا في هذا الشأن في ٢٤ حزيران/يونيه. إن ما يدلي به الموظفون العامون من تعليقات عن المدافعين عن حقوق الإنسان، وما يلفتونه من انتباه إليهم يحدث أثرا وصميا، إضافة إلى أنه يعرض أرواحهم وسلامتهم الجسدية للخطر[٣٢]. وعلى الرغم من أن التوجيه الرئاسي رقم 07/00 قد وعد بدعم الدولة لمنظمات حقوق الإنسان، فلم يتخذ أي إجراء لتقويم هذه المواقف، كما أنه لم يعاقب على أية مخالفات لهذا التوجيه. ويجدر التنويه بقضية القس خسوس ألبيرو بارا، مدير أبرشية كيبدوء الاجتماعية، الذي يواجه دعوى تشهير رفعها عليه الجنرال ماريو مونتويا التابع للواء الرابع في الجيش لانتقاده قوى الأمن على عدم اتخاذها أي إجراء قبل حوادث بوخوياء وبعدها. هذا الأسلوب المتمثل في

رفع دعاوى على المتظلمين، الذي يستخدمه ضباط كبار في القوات المسلحة[٣٣] يدعو إلى القلق، حيث إنه يعوق مهمة الإبلاغ عن انتهاكات لحقوق الإنسان ومخالفات لأحكام القانون الإنساني الدولي، وهو جانب أساسي من جوانب عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

١٠٦- ولا يزال برنامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو البرنامج الذي تتولى وزارة الداخلية المسؤولية عنه، يواجه صعوبات إدارية وبيروقراطية وتشغيلية. ومن الأمور المثيرة للقلق ما حدث يوم ١٢ كانون الثاني/يناير عندما قتل في كاوكا السيد إينوك سامبوني، قائد وعضو مجلس اللجنة الكولومبية لإدماج سكان المرتفعات، وكان من بين المشمولين ببرنامج الحماية، وقد عزي مقتله إلى جماعات شبه عسكرية.

١٠٧- وقد تفاقمت حالة المدافعين عن حقوق الإنسان من جراء ما صدر عن عدة مسؤولين في الحكومة الجديدة من تصريحات مؤسفة بعيد توليها مقاليد السلطة. فقد أعرب بعض كبار المسؤولين عن رفضهم للإجراءات المتخذة من قبل المنظمات غير الحكومية والتأثير الناشئ عن رسالاتها. ومن شأن هذه التصريحات التي اقترنت في بعض الحالات بنعوت جزافية شديدة الغموض أن تفضي إلى وصم منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الداعية إلى السلم وأن تعرض للخطر حياة وسلامة جميع العاملين ضمن المنظمات غير الحكومية. وقد طلبت المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان من الحكومة الجديدة أن تقيم اتصالات مستمرة بين هذه المنظمات والهيئات الحكومية. وتحيط المفوضية السامية علما بالموقف الإيجابي الذي أعرب عنه النائب الجديد لرئيس الجمهورية الذي يتولى المسؤولية عن تنفيذ السياسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

١٠٨- كما أن سياسة المداهمات الواسعة النطاق تمس أيضا المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أذن مكتب النائب العام بعدة عمليات مداهمة جرت استنادا إلى تقارير لقوات الشرطة والاستخبارات العسكرية أشارت في بعض الحالات إلى مبان وصفت على نحو غامض بكونها مقار "منظمات غير حكومية" ومن الحالات المثيرة للقلق بصفة خاصة حالة مداهمة مقر الجمعية الدائمة للمجتمع المدني من أجل السلم التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر، وهي عملية تبين أنها لم تصل إلى أية نتائج. وبالنظر إلى تيسر حالة التنقل في مدينة مثل بوغوتا، فإن من الصعب تبرير غياب ممثلين عن مكتب النائب العام الذي أذن بعملية التفتيش، فضلا عن ممثلين عن إدارة النيابة العامة[٣٤].

٦- الحريات الأساسية

(أ) حرية تكوين الجمعيات

١٠٩- لقد ظل أعضاء النقابات يقعون ضحايا للاغتيالات والتهديدات والاعتداءات والاختفاءات، وهي أفعال ظل مرتكبو معظمها بمنأى عن العقاب حتى الآن. وتفيد معلومات الاتحاد المركزي للعمال بأن ١١٨ عضوا من أعضاء الاتحاد قد قتلوا وتعرض ١٨ عضوا لاعتداءات بينما اختطف أو اختفى ٣٢ عضوا آخرين في الفترة بين ١

كانون الثاني/يناير و١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقد ظل قطاعا التعليم والصحة يشكلان أكثر القطاعات تضررا من بين القطاعات النقابية. وعلى وجه التحديد، كانت النقابات الأشد تضررا هي نقابات عمال بلدية كالي، ونقابة العاملين في القطاع الصحي، ونقابة العاملين في مجال التعليم، ونقابة عمال الزراعة. وقد نسب معظم هذه الانتهاكات إلى جماعات شبه عسكرية[٣٥]. ومن هذه الحالات ما يشمل الانتهاكات المرتكبة ضد قادة وأعضاء اتحاد نقابات العمل[٣٦] مثل ما حدث في بارانكابيرميخا (سانتاندير) في ٢٠ آذار/مارس حين قتل خايمي تورا الذي كان مشمولا ببرنامج الحماية التابع لوزارة الداخلية، وما حدث في شباط/فبراير عندما خطف خلبرتو توريس من قبل الجماعات القروية للدفاع عن النفس في جنوب كاساماري، وقد أطلق سراحه فيما بعد بفضل توسط السلطات. كما سجلت حالة قتل سيزار غوميز، رئيس فرع بامبلونا التابع لاتحاد موظفي الجامعات في كولومبيا، وقد لقي حتفه في شمال سانتاندير في ٥ أيلول/سبتمبر ونسب مقتله إلى جماعات شبه عسكرية. وعلى الرغم من أن المسؤولين عن برنامج الحماية كانوا قد قرروا اتخاذ إجراءات بالنظر إلى الخطر الكبير الذي كان يواجه غوميز، فإنه لم يتخذ أي إجراء بسبب الافتقار إلى الموارد[٣٧].

١١٠- كما أن هناك مشكلة الوصمات التي تسببها التصريحات العامة التي تعرض للخطر حياة بعض القادة النقابيين وتثير شكوكا حول مشروعية الحركة النقابية؛ وهذا لا يفضي لا إلى الممارسة الحرة لوظيفة القادة النقابيين بوصفهم مدافعين عن الحقوق النقابية، ولا إلى تأمين التمتع الكامل بحرية العمل النقابي. كما أن التعليقات المؤسفة الصادرة عن بعض المسؤولين العامين قد مست أعضاء في النقابات كما مست ممارسة حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي. وقد تمت خلال عملية التظاهر والإضراب التي دعي إلى تنظيمها في ١٦ أيلول/سبتمبر إدانة التصريحات المناهضة للقادة النقابيين وما يوجه إليهم من تهديدات وما يتعرضون له من اعتقالات[٣٨].

(ب) حرية الرأي والتعبير

١١١- إن حرية الرأي والتعبير والإعلام قد انتهكت من جراء انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يتعرض لها الصحفيون. وتفيد معلومات مكتب نائب الرئيس أن تسعة صحفيين قتلوا في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠٠٢. كما قامت مجموعات مسلحة غير مشروعة بتوجيه تهديدات بالقتل إلى الصحفيين، مما حمل العديد منهم على التماس اللجوء السياسي أو مغادرة البلد بصفة مؤقتة. وهذه الأحداث، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الإفلات من العقاب والمناخ العدائي الناشئ عن الظروف السائدة، تؤثر على الحق الأساسي في الحصول على معلومات نزيهة وموضوعية، كما تمس حق الصحفيين في حرية التعبير، وهو ما ينبغي أن يكفله أي مجتمع ديمقراطي. كما أن التمتع بهذه الحريات قد أعيق نتيجة لنقص المعلومات الواضحة والصحيحة المستمدة من مصادر مختلفة وذلك نتيجة لتركز وسائط الإعلام الجماهيري والرقابة الذاتية التي تمارسها وسائط الإعلام، بالإضافة إلى عدم وجود تغطية إخبارية واسعة في بعض الأحيان.

١١٢- وترتبط حرية التعبير ارتباطا وثيقا بحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي اللتين تأثرتا بحالة القلاقل الداخلية، كما تأثرتا بصفة خاصة بأحكام المرسوم رقم ٢٠٠٢. وعندما حدث الإضراب الوطني في ١٦ أيلول/سبتمبر، اتخذت خطوات لتقييد حشد وتجميع المتظاهرين. وقد أبلغ عن اتخاذ إجراءات بحق المتظاهرين وعن استخدام القوة ضدهم استخداما مفرطا، بينما أقامت قوات الجيش حواجز تفتيش. وقدمت شكاوى من الاعتقالات التعسفية التي حدثت في ٢٠ أيلول/سبتمبر والتي تعرض لها أعضاء في لجنة إنسانية مؤلفة من منظمات غير حكومية ونقابات عمالية ومكتب أمين المظالم في منطقة وادي كاوكا، وقد كان هؤلاء قادمين من كالي لدعم مسيرة نظمها الفلاحون في كاوكا.

(ج) حرية الضمير والدين

١١٣- إن انتهاكات حقوق ممثلي الطوائف الدينية هي مسألة مثيرة للقلق. فقد تعرض العديد من أتباع الكنيسة الكاثوليكية للقتل أو التهديد أو الخطف على يد مجموعات مسلحة غير مشروعة. وقد نسب معظم هذه الحالات إلى القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، بما في ذلك حالة خطف أسقف زيباكيرا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونسب إلى مجموعات شبه عسكرية مقتل كاهن أبرشية رستريبو في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بينما نسب مقتل القس خوسيه لويس أرويافي، القائد الاجتماعي والروحي للمنطقة ١٣ في ميديلين، في ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى جماعة مسلحة غير معروفة من الجماعات غير المشروعة. وتفيد معلومات مكتب النائب العام بأن جماعة القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي قد دبرت وارتكبت جريمة قتل الراهب إيسايس دوارتى كانسينو في كالي في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١. وقد واجه أتباع طوائف دينية أخرى، بما في ذلك أتباع كنيسة العنصرة والكنيسة السبتية أعمال عنف استهدفت ممارستهم لحرية العبادة وحرية الوعظ والنشاط الرعوي. ولا يسمح القانون الداخلي الكولومبي بالاستنكاف الضميري عن أداء الخدمة العسكرية.

(د) الحقوق السياسية

١١٤- شهدت الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٢ تقييد حرية التمتع بالحقوق السياسية المرتبطة بحرية الرأي والتعبير. وكان أفراد المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، والأشخاص المشردون، وغيرهم من الأفراد غير الحائزين على وثائق رسمية، من بين المجموعات الرئيسية التي تم تقييد حقوقها الانتخابية. وقد انطوت الانتخابات التشريعية والرئاسية على قدر كبير من المخاطر بالنسبة للمرشحين الذين تلقى الكثيرون منهم تهديدات بالقتل أو تعرضوا لمحاولات اغتيال من قبل المجموعات شبه العسكرية ورجال حرب العصابات. كما أن جمهور الناخبين قد تعرض لتهديدات ومضايقات من قبل هذه الجماعات. ويمكن الإشارة بصفة خاصة إلى قيام جماعة القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، في ٢٣ شباط/فبراير، باختطاف المرشحتين لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس، وهما انغريد بيتنكورت وكلارا روخاس. وقد تواصلت أعمال القمع السياسي لأعضاء بعض الأحزاب، وبخاصة أعضاء حزب الاتحاد الوطني الذين تعرضوا للاغتيالات والتهديدات. واستمرت هذه الحالة لمدة طويلة جدا، مع استمرار تقلص

العضـــوية في الحزب ونطاق مشاركته وتمثيله السياسيين على مدى سنوات طويلة بحيث أنه لم يستطع أن يسمي مرشحين في الانتخابات الأخيرة.

١١٥- وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت حقوق رؤساء البلديات والمسؤولين الحكوميين المحليين لانتهاكات من قبل رجـــال حرب العصابات والجماعات شبه العسكرية. فقد انتهجت القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشـــعبي استراتيجية تقوم على مهاجمة السلطات المحلية معلنة أن هذه السلطات تندرج ضمن أهدافها العسكرية. وقـــد لجأت هذه الجماعة إلى استخدام أساليب الترهيب والتهديد بالقتل وأخذ الرهائن والاغتيالات[٣٩]. ونتيجة لذلك، فقد تخلى العديد من المسؤولين المحليين عن مناصبهم وانتقلوا إلى عواصم المقاطعات[٤٠]. وقد أدى هذا إلى تقلـــيص الوجـــود المـــدني للدولة وإلى تقييد ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي، بينما تزايد تعرض السكان للضغوط التي تمارسها الفصائل المسلحة.

سابعا - متابعة التوصيات الدولية

١١٦- وفقـــا لولاية مكتب المفوضية في كولومبيا، وهي ولاية تتمثل في متابعة التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك توصيات المفوضية السامية، يستعرض هذا الفرع من التقرير الإجراءات التي اتخذتها الدولة بصدد هذه التوصيات.

الوقاية والحماية

١١٧- لقـــد اعترفـــت الحكومـــة بأن العمل الوقائي يمثل نقطة من نقاط ضعفها، وذلك بالنظر إلى أن تشتت المســـؤوليات، وعدم تنسيق نظم المعلومات، وقصور سياسة معالجة حقوق الإنسان على أساس لا مركزي، هي أمـــور قـــد أحدثت ثغرات في آليات العمل الوقائي التي تعذر عليها بالتالي التأثير على مسار النزاع المسلح[٤١]. ونتيجة لذلك، لا يزال يتعين اعتماد آليات شاملة فعالة. وعلى الرغم من أن نظام الإنذار المبكر لا يعمل إلا بالكاد وليس لـــه إلا تأثير محدود للغاية، فقد تم توسيع نطاق شموليته الإقليمية بحيث أصبح يشتمل على إعداد تقارير عن المخاطر، إلى جانب آلية أنشأها مكتب نائب الرئيس ووزارتا الدفاع والداخلية لتعريف حالات الإنذار والتأهب.

١١٨- وقد أجري في الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٢ تقييم لبرامج الحماية الحكومية، وذلك بناء على مبادرة من وزارة الداخلـــية وبدعم ومشورة من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. إلا أنه لم يتم بعد التغلب على المشاكل الإدارية والصعوبات البيروقراطية التي واجهت هذه البرامج. ومما يؤمل أن يتسنى إحراز تقدم كبير مع توفر قـــدر من التعاون بين المنظمات والمؤسسات إذا ما تم وضع التوصيات التي خلصت إليها عملية التقييم موضع التنفيذ. غير أنه لم يتم بعد إحراز تقدم استجابة للتوصيات التي تدعو إلى تدعيم هذه البرامج بسياسات وقائية فعالة من أجل التقليل من

المخاطر التي يتعرض لها السكان المعنيون، ولا سيما تلك المخاطر الناشئة عن إجراءات وتصريحات المسؤولين العامين التي تعرض للخطر المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المدني.

فيما يتعلق بالنزاع المسلح

١١٩- لم يتم إحراز تقدم في متابعة التوصيات المتعلقة باحترام المعايير الإنسانية من قبل الجماعات المسلحة. بل على النقيض من ذلك، تفاقمت حالة تجاهل هذه المعايير من قبل الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والجماعات شبه العسكرية. يضاف إلى ذلك أنه لم يتم إطلاق سراح الرهائن؛ ليس ذلك فحسب، بل إن الممارسة البغيضة المتمثلة في أخذ الرهائن قد تواصلت.

فيما يتعلق بسيادة القانون والإفلات من العقاب

١٢٠- لا بد من القول إنه لم يتم إحراز أي تقدم على صعيد الاستجابة للتوصيات المتعلقة بتعزيز سيادة القانون - ولا سيما مكافحة ظاهرة الجماعات شبه العسكرية والروابط بين هذه الجماعات والمسؤولين العامين - وتعزيز استقلال الجهاز القضائي، ومكافحة الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من التحسن المسجل في الأحكام التي تصدر عن المحكمة الدستورية، فقد تبين أن مختلف أحكام السياسات الأمنية والتشريعات المتعلقة بالنظام العام ليست متوافقة مع التوصيات الدولية ومع سيادة القانون. ومما يستدعي الاهتمام أيضا عمليات إصلاح النظام القضائي، وبخاصة مكتب النائب العام.

فيما يتعلق بالتشريعات

١٢١- لقد تم اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية، وبخاصة فيما يتصل بالتصديق على معاهدات دولية هامة، ولكنه تم أيضا تسجيل بعض الخطوات إلى الوراء، ولا سيما فيما يتصل بالتشريعات المحلية في مجالات الأمن والنظام العام والقضاء، ومن ذلك مثلا اعتماد المرسوم رقم ٢٠٠٢ المذكور أعلاه.

١٢٢- ففي الجانب الإيجابي، وبموجب القانون رقم ٧٤٢ لعام ٢٠٠٢، تم التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إلا أن الحكومة الكولومبية قد أعلنت، محتجة بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الأساسي للمحكمة، بأنها لن تعترف، لفترة سبع سنوات، باختصاص المحكمة في جرائم الحرب. وقد أجازت المحكمة الدستورية القانون الذي يتم بموجبه إقرار اتفاقية البلدان الأمريكية رقم ٧٠٧ لعام ٢٠٠١ بشأن الاختفاء القسري للأشخاص، مما يمهد الطريق أمام التصديق على الاتفاقية في وقت لاحق.

١٢٣- ولم تصـــدق الحكومة الكولومبية على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) ولا على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن مسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة. كما أن الحكومة الكولومبية لم تعترف بالاختصاص شبه القضائي للجنة القضاء على التمييز العنصري أو لجنة مناهضة التعذيب.

١٢٤- ويوجد أمام مجلس النواب (الكونغرس) حاليا مشروع النظام الأساسي الذي يتم بموجبه تعديل إجراءات الإحضار أمام المحكمة والذي قررت المحكمة الدستورية أن يتم إدماجه في قانون الإجراءات الجزائية في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ولا يزال هذا المشروع يتضمن قيودا تتعارض مع المعايير الدولية. ولم يقدم إلى مجلس النواب مشروع قانون تعديل قانون المؤسسات العقابية والسجون، وهو المشروع الذي أعده مكتب النائب العام في عام ١٩٩٩.

١٢٥- ويجدر التنويه باعتماد القانون رقم ٧٤٧ لعام ٢٠٠٢ الذي يشمل، ضمن أحكامه، حكما يجرم الاتجار بالأشخاص. وفيما يتعلق بتجريم التمييز العنصري، لا يزال قانون العقوبات يغفل السلوك التمييزي الذي يسلكه في أي وقت أشخاص لا يشاركون مباشرة في الأعمال القتالية، ذلك لأن الممارسة التمييزية لا تعتبر جريمة إلا إذا حدثت "أثناء النزاع المسلح وفي سياقه".

١٢٦- وعملا باتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، صدر القـــانون رقم ٧٥٩ لعام ٢٠٠٢ الذي عدل قانون العقوبات، وهو ينص على قواعد بشأن تنسيق وتسيير عمل مؤسســـات الدولة. وقد أنشئ بموجب هذا القانون مرصد الألغام المضادة للأفراد، كما نص القانون على إيفاد بعثات إنسانية للتحقق من المعلومات وتقديم التوصيات.

١٢٧- ولم تتم إضافة أية أحكام إلى قانون الطفل بحيث يصبح متوافقا مع اتفاقية حقوق الطفل. وهناك مشروع تشريع معروض على مجلس النواب ينشأ بموجبه "نظام المسؤولية الجنائية للأحداث"، وهو مشروع لا يفي بمتطلبات الاتفاقية. كما أن حماية حقوق الطفل من خلال إجراءات الطعون العاجلة والفعالة يمكن أن تتأثر بمشروع التعديل الدســـتوري فيما يتعلق بإقامة العدل، وهو المشروع الذي قدم في تشرين الأول/أكتوبر والذي يدعو إلى استبعاد الحق في طلب إنفاذ الحقوق الدستورية ("الأمبارو") من حقوق الطفل.

فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية

١٢٨- لم تتخذ خلال السنة أية تدابير ذات شأن من أجل تصحيح الاتجاهات غير المؤاتية فيما يتصل بالفقر وعدم المســـاواة، ولم توضع أية مؤشرات أو آليات لتحسين عمليات تقييم الآثار والنتائج المترتبة على هذه الاتجاهات.

كمـــا أن معظـــم توصـــيات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أغفلت في السياسات والأولويات المتعلقة بالسكن والعمل والصحة والتعليم، ولا سيما فيما يخص المجموعات والمناطق الضعيفة. إلا أن ثمة تطورا إيجابيا يتمثل في أيام التلقيح الوطنية التي نظمتها الحكومة. ويبدو أن الإصلاحات القانونية المتصلة بقانون العمل ونظام الضمان الاجتماعي، وهي الإصلاحات التي أدخلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ليست متوافقة مع الاشتراط الدولي الذي يقتضي وجوب التقدم تدريجيا في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فيما يتعلق بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

١٢٩- لقد أعدت الحكومة السابقة، على أساس مشاورات، "الخطوط العريضة لخطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنســـان والقانون الإنساني الدولي"، كمساهمة في خطة التنمية الوطنية، وطلبت إلى المفوضية أن تقدم تعليقاتها عليها. وقد قامت الحكومة الجديدة الآن بإدراج تعريف الخطة ضمن الأهداف الأولية لخطة التنمية الوطنية، بالرغم مـــن أنه لم يتم بعد استكمال النص وتطبيقه. ومن جهة أخرى، فإن التوصيات المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنســـان من أجل إشاعة ثقافة فعلية تقوم على السلم وحقوق الإنسان، والتوصيات المتعلقة بإعادة تأكيد مبدأ المساواة والآليات الرامية إلى مكافحة التمييز، وبخاصة ضد النساء، والمجموعات الإثنية، والمشردين، وغير ذلك من المجموعات الضعيفة، لا تزال في محلها. ويمكن الإشارة إلى عدم وجود أية سياسة شاملة بشأن التمايز الجنساني.

فيما يتعلق بالمشورة والتعاون التقنيين

١٣٠- يجب التنويه بأن عدة مؤسسات قد حرصت على الحصول على مشورة المفوضية وتعاونها التقني من خلال مشاريع تهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية وتدريب الموظفين. ولم تستفد الحكومة السابقة استفادة كاملة من الدور الاستشـــاري الذي تؤديه المفوضية بمقتضى ولايتها. إلا أن الحكومة الجديدة قد أبدت اهتماما بزيادة تطوير هذه الوظيفة الهامة التي تؤديها المفوضية.

ثامنا- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا

١٣١- ظل مكتب المفوضية في كولومبيا يحرز تقدما في جميع مجالات العمل، بما في ذلك المراقبة، وإسداء المشورة القانونـــية، والـــتعاون الـــتقني، والـــترويج والنشر. وقد تولى المدير الجديد للمكتب مهامه في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال الشكاوى التي تقدم إلى المكتب والزيارات إلى مختلف أنحاء البلد تمثل وسائل مفيدة لجمع المعلومات وفهم ما يجري في كولومبيا. وقد حصل المكتب على مساعدة في عمليات المراقبة التي يقوم بها وذلك من خـــلال الوجـــود المستمر للمكتبين الفرعيين في كالي وميديلين وما يبذله هذان المكتبان من جهود. وقد ورد ما

مجموعه ١ ٤٣٥ شكوى، قبلت ١ ١٠٦ شكاوى من بينها، بينما تم القيام بما مجموعه ١٨٣ زيارة ميدانية استغرقت كل منها ما يتراوح في المتوسط بين يومين وأربعة أيام خارج بوغوتا وكالي وميديلين.

١٣٢- وقد شارك المكتب في أنشطة استشارية، وقدم آراء قانونية بشأن مدى توافق المعايير ومشاريع التشريعات المحلية مع المعايير الدولية. كما شارك في العديد من اجتماعات العمل التي عقدتها اللجان وغيرها من الهيئات المشتركة بين المؤسسات من أجل إسداء المشورة للسلطات والضغط من أجل القيام بأعمال متابعة مناسبة للتوصيات المقدمة.

١٣٣- وأصدر المكتب عدة منشورات. وهذه تشمل كتابا حول تفسير المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ والملاحظات والتوصيات العامة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المكلفة برصد تنفيذ المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛ وإعلان وبرنامج عمل ديربان؛ بالإضافة إلى منشور جديد ضمن سلسلة منشورات المواضيع المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. وقام المكتب بتحديث وإعادة نشر منشوراته المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان وبحقوق المرأة. وقد اشتملت هذه المنشورات على تقارير عن البعثات التي قام بها إلى كولومبيا الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة. كما تم إعداد منشور بشأن حرية الرأي والتعبير، وتم تحديث ونشر نسخة في شكل قرص مدمج بذاكرة مقروءة فقط تتضمن التوصيات التي وجهتها الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان إلى الحكومة الكولومبية خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢، واستحدثت صفحة على شبكة "الويب" تتعلق بالموضوع نفسه. وأنتج المكتب ١٠ ٠٠٠ تقويم ("روزنامة") لعام ٢٠٠٣ تتعلق بحقوق العمال و٣٠ ٠٠٠ كتاب للأطفال بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٣٤- وقد شارك المكتب، تعزيزا لسياسته في مجال الترويج والنشر، في العديد من الأنشطة (بما في ذلك حلقات دراسية ومحافل وحلقات عمل ومؤتمرات). وقام المكتب أيضا، في سياق عمله مع وسائط الإعلام، بتنظيم عدة حلقات عمل مع الصحفيين، وأصدر ٣٧ بيانا صحفيا. كما قام المكتب بالإعلان عن أنشطته حيث نشر ما مجموعه ٢٧٠ نشرة إعلانية بواسطة التلفزيون و٣٤ إعلانا بواسطة الإذاعة و١ ٠٠٠ إعلان في الصحف.

١- أنشطة المساعدة الاستشارية والتقنية

١٣٥- استطاع المكتب أن يقيم اتصالات متكررة مع الحكومة الجديدة، وبخاصة مكتب نائب الرئيس ووزير الخارجية. وتشجع مبادرات التعاون التقني التي يتخذها المكتب على المشاركة النشطة للمؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية في المحادثات المتصلة باحترام وحماية وضمان حقوق الإنسان. وقد وضعت مشاريع في مجالي التدريب والدعم المؤسسي على أساس التوصيات المقدمة من هيئات مختلفة. وبافتتاح المكتبين الفرعيين في ميديلين وكالي، تزايدت أنشطة التعاون التقني وتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية.

١٣٦- ويعتبر الجهد الذي بدأ في عام ٢٠٠١ من أجل تنسيق التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان أولوية من الأولويات. وقد دعيت الهيئات الدبلوماسية ووكالات التعاون إلى تحديث واستيفاء قاعدة بيانات المشاريع التي تم تصميمها بمساعدة من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتي توفر دليلا رئيسيا بشأن التعاون في مجال حقوق الإنسان.

(أ) التعاون في توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

١٣٧- لقد استمر وتزايد الطلب على هذه الأنشطة التي يضطلع بها بالتعاون مع الكيانات التالية:

مكتب النائب العام

١٣٨- لقد تم، بدعم مالي من الحكومة السويدية، وضع برنامج لتوسيع نطاق الدورة التدريبية لموظفي مكتب النائب العام في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لتشمل ١٨ مدينة في مختلف أنحاء البلد. وحضر هذه الدورات ٣٨٢ وكيلا من وكلاء النيابة و٣٢٠ عضوا من أعضاء وحدة التحقيقات التقنية. وبناء على طلب من وزارة العدل في الولايات المتحدة ومكتب النائب العام، تم تنظيم دورات تدريبية في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لما مجموعه ٨٧ وكيلا من وكلاء النيابة و٩٣ عضوا من أعضاء وحدة التحقيقات التقنية، ومصلحة الأمن الإدارية، وإدارة الشرطة الوطنية. وبذلك، سيكون قد تم توفير التدريب لجيل جديد من وكلاء النيابة وموظفي وحدة التحقيقات التقنية، كما سيكون قد تم تحسين شبكة المدربين في مكتب النائب العام. إلا أن مكتب المفوضية في كولومبيا يشعر بالقلق لأن وظائف موظفي الشبكة ووظائف أولئك الذين حضروا الدورات التدريبية ليست آمنة ولأنه ليس لدى مدرسة التحقيقات والدراسات الجنائية التابعة لمكتب النائب العام الوسائل اللازمة لتنظيم ومتابعة الدورات التدريبية لجميع موظفي المكتب.

أمناء المظالم في البلديات

١٣٩- وافق الاتحاد الأوروبي على المشاركة في تمويل المرحلة الثانية من البرنامج التدريبي لأمناء المظالم في البلديات في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣). وقد عقد ما مجموعه ٢٤ حلقة عمل حضرها ٤٣٢ مشتركا. وحقق هذا البرنامج نتائج تفوق ما كان متوقعا، حيث تم وضع استراتيجية منسقة لتعزيز اعتراف الدولة وكذلك الجمهور بدور أمناء المظالم هؤلاء بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى المؤسسي. وعندما اقترحت الحكومة إلغاء مؤسسات أمناء مظالم البلديات إلغاء كليا، دافع مكتب المفوضية علنا عن جدوى العمل الذي يؤديه أمناء المظالم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

مكتب أمين المظالم (محامي الشعب)

١٤٠- عقـــدت حلقـــة عمل بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي شارك فيها المنسقون الأكاديميون للإدارة الوطنية للدعوة العامة والمدافعين عن حقوق الإنسان، على مستوى الأقاليم والفروع، التابعين لمكتب أمين المظـــالم (محامي الشعب). وقد حضر حلقة العمل هذه ٤٢ مسؤولا تم اختيار ٢١ منهم للعمل كمدربين. كما تم توفـــير تدريـــب بشأن الحق في الحرية لصالح ٥١ مستشارا إداريا يعملون في هذه الإدارة. وفي المرحلة الثانية من المشـــروع التي تهدف إلى تعزيز وتوسيع نطاق الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان التابعين لمكتب أمين المظـــالم، قام مكتب المفوضية بتنسيق وتنفيذ دورة تدريبية اشترك فيها ٥٣ محاضرا من المحاضرين في مجال حقوق الإنسان من ١٠ جامعات حكومية.

منظومة الأمم المتحدة

١٤١- تم تنظيم دورتين تدريبيتين أساسيتين في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي اشترك فيهما ٥٥ موظفـــا من موظفي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تنظيم حلقة عمل حول الموضوع نفسه حضرها ٢٥ موظفا من موظفي الأمم المتحدة من أجل تحسين معارفهم فيما يتصل بهذا الموضوع.

المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

١٤٢- قدم مكتب المفوضية دعما للبرامج التدريبية في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وللبرامج الرامـــية إلى الـــتحديد المشترك للمجالات التي تتطلب تدعيم القدرة المؤسسية للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان. ووضعت ترتيبات لإجراء عمليات تبادل دائم للمعلومات والخبرات مع هذه المنظمات. وتم توفير التدريب للعاملين في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وقد نظمت هذه الدورة التدريبية بصورة متكررة. وتم تقديم الدعم من أجل تحسين قدرات الاتصال، بالإضافة إلى توفير التدريب للقياديين في مختلف قطاعات المجتمع.

١٤٣- وتم تنظيم دورة تدريبية أساسية في مجال حقوق الإنسان لصالح أبرشيات كيبدو وأبارتادو واستمينا حضرها ٣٦ شخصـــا مـــن العاملين في مجال تعزيز حقوق الإنسان التابعين لهذه الأبرشيات والذين يضطلعون بدورهم بقدر كبير من العمـــل لصالح المجتمعات المحلية الضعيفة. وتم تكريس المزيد من الجهود لتنفيذ أنشطة إقليمية مثل تقديم الدعم للمشاركين مـــن مـــنطقة المحيط الهادئ ممن حضروا المؤتمر الوطني الأول للكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي، واجتماع التضامن المشترك بين المجموعات الإثنية المعقود في تشوكو، والمحفل الذي نظمته شبكة الشعوب المتآخية وأواصر الأخوة البينة تحت عـــنوان "المدن بين النـــزاع والاستبعاد". وقد تم التوقيع على اتفاق للتعاون التقني مع المركز التدريبي التابع لإذاعة هولندا من أجل الترتيب لبث برامج حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية النائية والمعزولة.

١٤٤- وقـــد وضع مشروع "مساعدة المجتمعات المحلية معا" التابع للمفوضية السامية موضع التنفيذ في كولومبيا من خلال تقديم الدعم لسبعة مشاريع ترويجية في أوساط المجتمعات المحلية الريفية.

(ب) التعاون في مجال بناء المؤسسات

١٤٥- عقـــد المكتب اتفاقين في كانون الأول/ديسمبر مع المعهد الوطني للسجون والمؤسسات العقابية ومع لجنة حقـــوق الإنسان التابعة لمجلس الشيوخ. وقد اتخذت تقارير المكتب التشخيصية وتوصياته كأساس لتنفيذ مشاريع جديدة مع المؤسسات.

مكتب أمين المظالم

١٤٦- في حزيـــران/يونيه ٢٠٠٢، قام مكتب المفوضية في كولومبيا، بالاشتراك مع مكتب أمين المظالم، بإعداد تقرير بشأن "تشخيص البرنامج الخاص بالجرائم العادية في مكتب المساعدة القانونية: مبادئ توجيهية للتغيير"، وهو يتضـــمن تحليلا لإجراءات عمل مكتب المساعدة القانونية ولنوعية الخدمات وكفاءاتها، بالإضافة إلى سلسلة من التوصـــيات. وقد استخدمت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من أجل تحديد مسارات العمل الرئيسية. إلا أن حالة ميزانية مكتب المساعدة القانونية وتأثير هذه الحالة على فعالية إعمال الحق في الحصول على دفاع كاف هما أمران مثيران للقلق.

١٤٧- ويعمل مكتب المفوضية مع الإدارة الوطنية لدراسة ومعالجة الشكاوى وذلك لإعداد كتيب بشأن أوجه السلوك التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٤٨- ويجري إسداء المشورة للمندوب المعني بسياسة الجرائم والسجون والسياسات العامة فيما يتصل بتصميم وتنفيذ نظام لمتابعة السياسات العامة بشأن السجون والمؤسسات العقابية.

مكتب المحامي العام

١٤٩- قـــام مكتـــب المحامي العام ومكتب المفوضية السامية بتمديد فترة سريان مذكرة التفاهم بشأن مشاريع المساعدة التقنية حتى نهاية عام ٢٠٠٤.

١٥٠- وقد قامت شعبة العمل الوقائي في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإثنية، بدعم من مكتب المفوضية في كولومبيا، بإنجاز عملية تشخيص أظهرت وجود بعض الخلل في أداء وظائف المؤسسات. وتم، بالتشاور الوثيق مع موظفـــين من جميع أقسام مكتب المحامي العام ومع المنظمات غير الحكومية، إعداد ورقة بشأن "الوظيفة الوقائية لمكتب المحامي العام في مجال حقوق الإنسان".

١٥١- وأنجـــزت شعبة الإجراءات التأديبية المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان، بالاشتراك مع مكتب المفوضية في كولومبيا، عملية تشخيص لحالة التحقيقات التأديبية في انتهاكات حقوق الإنسان.

تاسعا- التوصيات

١٥٢- استنادا إلى هذا التحليل المفصل، يقدم المفوض السامي سلسلة من التوصيات المحددة وذات الأولوية بالنســـبة لعام ٢٠٠٣. وتصنف هذه التوصيات، وهي ليست شاملة ولا جامعة بأي حال من الأحوال، تحت ســـتة عـــناوين هـــي: الوقايـــة والحماية؛ والنزاع الداخلي المسلح؛ وسيادة القانون والإفلات من العقاب؛ والسياســـات الاقتصادية والاجتماعية؛ وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان؛ وأنشطة التعاون وإسداء المشورة التي تضطلع بها المفوضية.

١٥٣- وهـــذه التوصيات موجهة إلى السلطات الوطنية على مستوى فروع الحكم الثلاثة، وإلى الهيئات الإشرافية المسؤولة عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإلى جميع أطراف النـــزاع الداخلي المسلح، وإلى المجتمع المدني.

١٥٤- إن المفـــوض الســـامي مقتنع اقتناعا راسخا، دون الإخلال بالشواغل الأخرى التي عرضت في هذا الـــتقرير أو بعمـــل المتابعة الذي ينبغي الاضطلاع به فيما يتعلق بالتوصيات التي لا تزال قائمة والتي قدمتها المفوضية وغيرها من الهيئات الدولية، بأن الحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يمكن أن تتحسن إلى حد بعيد إذا ما قامت الجهات التي توجه إليها التوصيات التالية بتطبيقها خلال عام ٢٠٠٣.

(أ) الوقاية والحماية

١٥٥- إن المفوض السامي يحض الحكومة على القيام، بمشاركة نشطة وتعاون واستجابة من قبل مكتب نائب رئيس الجمهورية، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، بتفعيل نظام الإنذار المبكر المنشأ في مكتب أمين المظالم.

١٥٦- ويحث المفوض السامي الحكومة على أن تكفل فعالية عمل برنامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهـــو الـــبرنامج الذي تتولى المسؤولية عنه إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية، مع تزويده بأموال كافية واعتماد معايير واضحة ومتسقة لتقييم المخاطر. وينبغي للحكومة أن تختار دائما آليات لاتخاذ إجراءات وقائية في مواجهة عوامل الخطر.

١٥٧- ويحـــث المفوض السامي النائب العام للدولة على أن يدخل على برنامج حماية الشهود والضحايا أية تغييرات من شأنها أن تتيح التحديد السريع للمخاطر واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لها.

١٥٨- ويحض المفوض السامي الحكومة على القيام، بالاشتراك مع مكتب أمين المظالم ومنظومة الأمم المتحدة، بتحديد المجتمعات المحلية المعرضة للخطر من جراء النزاع الداخلي المسلح، وعلى أن تضع وتطبق، في أقرب وقت ممكن وبالتشاور مع هذه المجتمعات المحلية، تدابير وبرامج للوقاية والحماية. وفيما يتعلق بالسكان المشردين، ينبغي تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي تطبيقا صارما.

١٥٩- ويحث المفوض السامي الحكومة ومجلس النواب على تزويد مكتب المحامي العام ومكتب أمين المظالم بالوسائل اللازمة لكي يكون لهما تمثيل في المناطق التي لا يوجد لهما فيها تمثيل بعد، وبخاصة في مناطق إعادة التأهيل والإدماج والمناطق التي توجد فيها نسبة عالية من السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي والأشخاص المشردين.

١٦٠- ويدعو المفوض السامي إدارة النيابات العامة وكبار مسؤولي الخدمة المدنية إلى اتخاذ إجراءات تأديبية بحق أي موظف من موظفي الدولة يعرض للخطر، من خلال أي فعل أو امتناع عن فعل، عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

١٦١- ويحث المفوض السامي المحامي العام على أن يقوم، على أساس فصلي، بالتحقق من مدى دقة وموضوعية البيانات التي ترد في تقارير المخابرات العسكرية فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ونشر ما تتوصل إليه تحقيقاته هذه من نتائج.

١٦٢- ويشجع المفوض السامي وزارة الدفاع على أن تدرج في موادها التدريبية، اعتبارا من الدورات التدريبية التالية لأفراد قوات الأمن، الدراسة المنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولهذه الغاية، يوصي المفوض السامي الوزارة بأن تضع ترتيبا لتوفير التدريب المستمر بالاشتراك مع مكتب أمين المظالم.

(ب) النزاع الداخلي المسلح

١٦٣- يحث المفوض السامي القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والمجموعات الموحدة للدفاع عن الذات في كولومبيا، وغيرها من جماعات رجال حرب العصابات والمجموعات شبه العسكرية، على احترام حق جميع المدنيين في الحياة. وهو يحث هذه الجماعات، بصفة خاصة، على أن تمتنع في جميع الأوقات عن شن هجمات على السكان المدنيين، وهجمات عشوائية، وعن تجنيد القصر، وعن القيام بأعمال إرهابية.

١٦٤- ويحث المفوض السامي القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والمجموعات الموحدة للدفاع عن الذات في كولومبيا، وكافة المجموعات المسلحة الأخرى غير المشروعة على أن تقوم فورا، ودون أية شروط، بالإفراج على كل شخص تكون قد اتخذته رهينة وعلى الامتناع عن ممارسة أعمال الاختطاف غير المقبولة.

١٦٥- ويحث المفوض السامي الجماعات المسلحة غير المشروعة، وبخاصة القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والجماعات الموحدة للدفاع عن الذات في كولومبيا، على الامتناع عن أي عمل قد يمس تمتع السكان المدنيين بحقوق الإنسان وينتقص من قدرة الدولة الكولومبية على الوفاء بالتزاماتها بحماية هذه الحقوق وضمانها.

١٦٦- ويحث المفوض السامي قوات الأمن على أن تراعي مراعاة تامة الالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي، وبخاصة تلك الالتزامات المتصلة بمراعاة مبادئ تمييز المدنيين عن غيرهم، والتناسب، والحماية العامة للسكان المدنيين.

١٦٧- ويدعو المفوض السامي جميع أطراف النزاع المسلح إلى الوفاء بالالتزامات التي تفرضها عليها القواعد الدولية التي تحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد.

١٦٨- ويوصي المفوض السامي الحكومة والجماعات المسلحة غير المشروعة والقطاعات الممثلة للمجتمع المدني بأن تبذل قصارى جهودها لكي تقيم، في أقرب وقت ممكن، اتصالات من أجل الحوار والتفاوض بغية تجاوز النزاع الداخلي المسلح وتحقيق سلام دائم. وينبغي أن تراعى في هذا الحوار وهذا التفاوض، من البداية، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن تدرج في جدول أعمالهما مسألة الحق في معرفة الحقيقة وإقامة العدل وجبر الأضرار.

(ج) سيادة القانون والإفلات من العقاب

١٦٩- يدعو المفوض السامي حكومة ومجلس نواب الجمهورية إلى إيلاء الاهتمام الواجب، لدى اعتماد السياسات أو سن التشريعات، للالتزامات التي تقع على عاتق كولومبيا بوصفها دولة طرفا في صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهو يحثهما على مراعاة المبادئ الدولية المتمثلة في المشروعية والضرورة والتناسب وحسن التوقيت وعدم التمييز عند اعتماد أو تطبيق السياسات والتدابير ذات الصلة بالأمن والنظام العام. وهو يدعوهما، بصفة خاصة، إلى الامتناع عن تضمين النظام القانوني الكولومبي أية

قواعد من شأنها أن تمكن أفراد القوات العسكرية من ممارسة وظائف الشرطة أو غير ذلك من الوظائف على نحو يتعارض مع استقلال القضاء.

١٧٠- ويحث المفوض السامي النائب العام على أن يقدم إلى مجلس النواب مشروع قانون يحدد فيه هيكلا وظيفيا للمسؤولين والعاملين في مكتبه بغية تعزيز استقلال ونزاهة هذه المؤسسة.

١٧١- ويدعو المفوض السامي النائب العام إلى ضمان وتعزيز استقلال وحدة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التابعة لمكتبه وأن يضمن حماية موظفيه وتزويد المكتب بالوسائل اللازمة لإجراء تحقيقاته.

١٧٢- ويحث المفوض السامي النائب العام على أن ينشئ، ضمن وحدة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التابعة لمكتبه، فريقا متخصصا في التحقيق في الصلات المحتملة بين أفراد قوات الأمن والجماعات شبه العسكرية. وهو يدعو وكالات التعاون الدولي إلى دعم هذه المبادرة.

١٧٣- ويدعو المفوض السامي وزير الداخلية إلى أن يوقف عن العمل فورا أي فرد من أفراد قوات الأمن يتورط في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو جرائم حرب، وأن يبلغ السلطات القضائية وسلطات التحقيق بذلك.

١٧٤- ويدعو المفوض السامي اللجنة الخاصة المعنية بإجراء التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، التي يترأسها نائب رئيس الجمهورية، إلى العمل بنشاط على معالجة مجموعة مختارة من الحالات التي تمثل هذه الانتهاكات، وأن تقدم إلى رئيس الجمهورية والنائب العام والمحامي العام وأمين المظالم تقريرا فصليا بشأن سير التحقيقات.

١٧٥- ويدعو المفوض السامي رئيس الجمهورية، بصفته رئيس الدولة والقائد الأعلى لقوات الأمن، إلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لكي يضمن، بمعزل عن أي حوار يجري بين الحكومة والجماعات شبه العسكرية، قطع أية علاقات بين المسؤولين العامين وأعضاء هذه الجماعات. وهو يدعو رئيس الجمهورية أيضا إلى إبلاغ المحامي العام وأمين المظالم بسير تنفيذ هذه التدابير ونتائجها وذلك في تقارير تقدم على أساس نصف سنوي.

(د) السياسة الاقتصادية والاجتماعية

١٧٦- يحض المفوض السامي الحكومة على وضع سياسة متسقة للحد من فجوة عدم المساواة السائدة في هذا البلد وأن يكفل اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لخفض معدل الأمية ومعدل البطالة وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الصحة والتعليم والإسكان.

(هـ) تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

١٧٧- يوصي المفوض السامي الحكومة بأن تقوم، من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين القطاعات والمعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بإعداد خطة عمل بشأن حقوق الإنسان تكفل إدماج السياسة المتعلقة بالقضايا الجنسانية وأن تقدم، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣، جدولا زمنيا لتنفيذ هذه الخطة.

١٧٨- ويوصي المفوض السامي وزير التعليم بأن يدرج، اعتبارا من السنة الدراسية التالية، تدريس حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية للمدارس الابتدائية والثانوية. ولهذه الغاية، يوصي المفوض السامي بأن تضع الوزارة ترتيبا لتوفير التدريب المستمر بالاشتراك مع مكتب أمين المظالم.

١٧٩- ويدعو المفوض السامي مجلس القضاء الأعلى، ومكتب النائب العام، ومكتب المحامي العام، إلى وضع ترتيبات مماثلة بالاشتراك مع مكتب أمين المظالم من أجل توفير التدريب المستمر لمسؤولي هذه الهيئات وموظفيها العاملين في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

(و) المساعدة الاستشارية والتقنية المقدمة من المفوضية

١٨٠- يحث المفوض السامي الحكومة على اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات الدولية، بما فيها تلك التوصيات الواردة في هذا التقرير، وهو يدعو نائب رئيس الجمهورية إلى القيام، بمساعدة ومشورة من مكتب المفوضية، بتنسيق إعداد جدول زمني لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية المختصة.

١٨١- ويدعو المفوض السامي الحكومة، ومجلس النواب، ومكتب النائب العام، ومكتب المحامي العام، ومكتب أمين المظالم، إلى تعزيز الحوار الذي تجريه هذه الجهات مع مكتب المفوضية، وإلى الاستفادة الكاملة من ولاية المفوضية المتمثلة في توفير المشورة والتعاون التقني.

عاشرا- خريطة كولومبيا

التقسيم الإقليمي والإداري

منطقة إعادة التأهيل والإدماج

المنطقة المتروعة السلاح سابقا

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

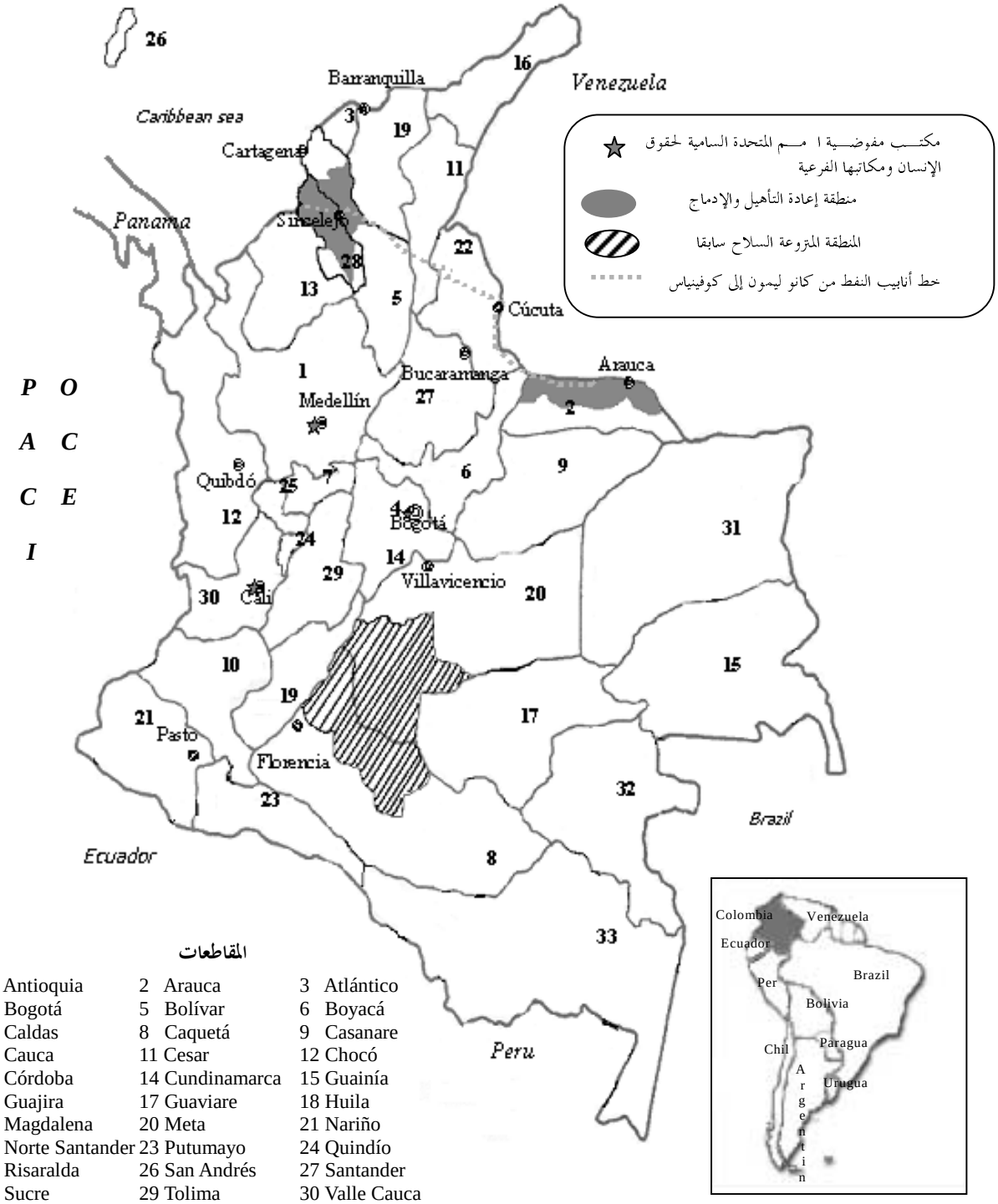

المقاطعات

1 Antioquia	2 Arauca	3 Atlántico
4 Bogotá	5 Bolívar	6 Boyacá
7 Caldas	8 Caquetá	9 Casanare
10 Cauca	11 Cesar	12 Chocó
13 Córdoba	14 Cundinamarca	15 Guainía
16 Guajira	17 Guaviare	18 Huila
19 Magdalena	20 Meta	21 Nariño
22 Norte Santander	23 Putumayo	24 Quindío
25 Risaralda	26 San Andrés	27 Santander
28 Sucre	29 Tolima	30 Valle Cauca
31 Vichada	32 Vaupés	33 Amazonas

الحواشي

(١) انظر *Colombia: La situación de los derechos humanos* (كولومبيا: حالة حقوق الإنسان)، البرنامج الرئاسي في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مكتب نائب رئيس الجمهورية، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ص. ١٩.

(٢) يتولى نائب رئيس الجمهورية المسؤولية عن سياسات الحكومة في مجال حقوق الإنسان. ويتولى مكتب نائب الرئيس المسؤولية عن عمل مرصد حقوق الإنسان الذي تسجل فيه المعلومات والإحصاءات ذات الصلة من أجل إتاحة متابعة هذا الموضوع.

(٣) انظر الفقرات ٦٧ إلى ٦٩ أدناه.

(٤) وزارة الدفاع الوطني، العمليات العسكرية في عام ٢٠٠٢.

(٥) انظر مرفق هذا التقرير حيث ترد أمثلة وإحصاءات مفصلة فيما يتعلق بهذه الحالة.

(٦) وكما هو موضح في الفصل السابع من هذا التقرير، فقد صدقت كولومبيا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في آب/أغسطس ٢٠٠٢ مع إبداء تحفظ فيما يتعلق بجرائم الحرب.

(٧) انظر المشروع الأولي بشأن حقوق الإنسان الوارد في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، وثيقة رسمية عممتها الحكومة لإبداء التعليقات عليها.

(٨) التقرير الإداري للمكتب الاستشاري الرئاسي بشأن المساواة بين الجنسين - آذار/مارس ٢٠٠٠ - تموز/يوليه ٢٠٠٢.

(٩) القانون رقم ٢٩٤ لعام ١٩٩٦ الذي يعاقب على العنف في نطاق الأسرة، وقد عدل بموجب القانون رقم ٥٧٥ لعام ٢٠٠٠؛ والقانون رقم ٥٨١ لعام ٢٠٠٠ (قانون الحصص) بشأن المشاركة الكافية والفعالة للمرأة في عملية اتخاذ القرارات في جميع فروع الشؤون العامة؛ والقانون رقم ٧٣١ الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن المعايير المواتية للنساء الريفيات.

(١٠) تضم المحكمة الدستورية امرأة واحدة من بين ٩ قضاة (١١ في المائة)؛ ويضم مجلس الدولة ٦ نساء من بين ٢٧ عضوا (٢٢ في المائة)؛ وتضم محكمة العدل العليا امرأتين من بين ٢٣ قاضيا (٩ في المائة)؛ ويضم مجلس القضاء الأعلى امرأتين من بين ١٣ قاضيا (١٤ في المائة)؛ ويضم مجلس الشيوخ في الجمهورية ١١ امرأة من بين الأعضاء البالغ عددهم ١٠٢ (١١ في المائة)؛ ويضم مجلس النواب ٢٢ امرأة من بين ١٦٦ عضوا (١٣ في المائة).

الحواشي (تابع)

(١١) تفيد معلومات مكتب النائب العام بأن وحدته الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لا تجري أية تحقيقات في مثل هذه الجرائم.

(١٢) انظر مرفق هذا التقرير الذي يتضمن أمثلة عن أهم الانتهاكات.

(١٣) انظر تقرير المفوضية المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ بشأن بعثة المراقبة في ميديو أتراتو (بوخايا، ٩-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٢) التي اضطلع بها المكتب كجزء من ولايته وبناء على طلب صريح من الحكومة الكولومبية. وقد حلل التقرير أيضا مسؤوليات الجماعات شبه العسكرية عن عدم احترام مبادئ تمييز المدنيين وحصانتهم، ومسؤولية الدولة عن اتخاذ إجراءات وقائية وعن حماية السكان.

(١٤) انظر: "حقوق الإنسان (نص أولي)، خطة التنمية الوطنية ٢٠٠٢-٢٠٠٦"، ص. ١؛ ووثيقة المجلس الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (CONPES) رقم ٣١٧٢: خطوط العمل لتعزيز سياسة الدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ص. ١٢.

(١٥) منح هذا القانون قوات الأمن صلاحيات قضائية، مع إمكانية استبعاد الإشراف القضائي المستقل، ومع إخضاع السلطة المدنية للسلطة العسكرية في مناطق ما يسمى بمسارح العمليات أو مناطق النظام العام.

(١٦) انظر رسالة المفوضة السامية، السيدة ماري روبنسون، المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢ والتي تشير إلى شواغل تتصل بقيام الحكومة الجديدة بإنشاء شبكة من المخبرين وبتجنيد الفلاحين.

(١٧) يمكن تعيين أو عزل مسؤولي هذه المؤسسة بحرية. وبالرغم من صدور قرار عن مجلس الدولة يهدف إلى إنشاء هيكل وظيفي في غضون سنة واحدة (بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، لم يتم اتخاذ أي إجراء. وهناك اقتراح معروض على مجلس النواب يهدف إلى إصلاح مكتب النائب العام، وهو لا يتضمن أية إجراءات للتغيير.

(١٨) وكان عدد من هؤلاء يجرون تحقيقات رئيسية في حالات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بل بعضهم قد تلقوا تهديدات أثناء أدائهم لواجباتهم.

(١٩) يجدر التذكير بالملاحظات الختامية التي اعتمدتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن كولومبيا، CCPR/C/79/Add.76 (الفقرة ٢٣)، المؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٧.

الحواشي (تابع)

(٢٠) تفـــيد اللجنة المعنية بالحرية النقابية التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية بأنه من بين جميع الحالات التي نظرت فيها والتي شملت أعمال قتل وخطف واعتداءات وتهديدات ضد أعضاء النقابات العمالية، لم يتم إلا في حالة واحدة تحديد هوية الجناة المحتملين. انظر تقرير مجلس الإدارة ٩/٢٨٥، الفقرة ٣٧٦.

(٢١) كـــان مـــن بين هؤلاء مثلا الجنرال ريتو أليخو دي ريو، والجنرال فرناندو ميلان، والأدميرال رودريغو كيفيونس.

(٢٢) لا يزال الهجوم الجوي الذي شنته القوات الجوية الكولومبية والذي أسفر عن مقتل العشرات من المدنـــيين في سانتو دومنغو (آراوكا) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ محل نظر من قبل القضاء العسكري، وقد أحيلت إلى المحاكم العسكرية حالات من قبيل الصدام الذي أبلغ عن وقوعه بين أفراد لواء الجيش الرابع عشر في سيغوفيا وأعضاء الجماعات الموحدة للدفاع عن الذات في كولومبيا في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

(٢٣) وفقا لنظام تقديرات المصادر المقارنة (SEFC)، تزايدت عمليات التشريد القسري بنسبة ١٠٠ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠١. وتمثلت الأسباب الرئيسية لذلك في الـــتهديدات العامـــة (٤٦ في المائة)، تليها أعمال القتال (٢٢ في المائة) والمجازر (٨ في المائة). وقد أفادت شبكة التضـــامن الاجـــتماعي بأن عمليات التشريد القسري قد أثرت على ٨٨٧ بلدية من بين مجموع البلديات البالغ ١٠٩٨ بلدية.

(٢٤) المؤسسة الحكومية التي تتولى تنسيق النظام الوطني لرعاية المشردين.

(٢٥) ومن الأمثلة على ذلك تدريب اللجان المحلية بدعم من الوحدة التقنية المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

(٢٦) تفيد مصادر الشبكة بأن نحو ٠٠٠ ١١ أسرة معيشية قد حصلت على مساعدة في مجال الإسكان في عـــام ٢٠٠٢، بينما تمت مساعدة ٠٠٠ ٣ أسرة من خلال مشاريع مدرة للدخل، وحصل ١٩٥ شابا و٦٧٥ شخصا آخرين على تدريب وظيفي.

(٢٧) كمـــا حدث مثلا في إل سالادو (بوليفار) في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وفي منطقة ميديو أتراتو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(٢٨) يقـــال إن مجموعـــات شبه عسكرية قد استولت في تموز/يوليه على نحو ٢٠٠ شحنة مرسلة من بـــرنامج الأغذيـــة العالمي لكي تتولى شبكة الضمان الاجتماعي توزيعها على سكان أهالي آرهواكا في ويروا في منطقة سييرا نيفادا دي سانتا ماريا.

الحواشي (تابع)

(٢٩) أشارت تقارير أخرى إلى أن الجيش قد هدد في آذار/مارس بإرسال أفراد من جماعات شبه عسكرية إذا ما قامت جماعة إمبيرا كاتيو بنقل أفراد من القوات الثورية المسلحة لكولومبيا - الجيش الشعبي في قوارها.

(٣٠) تفيد معلومات الشبكة بأن ما يزيد قليلا عن ٤ في المائة من مجموع المشردين هم من السكان الأصليين، و١٩ في المائة من الكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي (كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢). انظر المعلومات بشأن العائدين في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن نتائج سياسة رعاية المشردين في إطار حالات التشريد الداخلي القسري في كولومبيا، ١٩٩٩-٢٠٠٢.

(٣١) ومن ذلك مثلا التهديدات (التي نسبت إلى جماعات شبه عسكرية) ضد رئيس مؤسسة لجنة التضامن مع السجناء السياسيين ومندوب منظمة أتلانتيكو، مما أفضى إلى نقل هذا الأخير إلى بوغوتا في أيلول/سبتمبر لأسباب أمنية.

(٣٢) وهذه تشمل التعليقات التي صدرت عن العقيد أندريس ليوناردو رودريغيس، قائد الكتيبة السابعة "الخطة الخاصة بالطاقة والطرق السريعة"، وقد نشرت في صحيفة ***Vanguar dia Liberal*** اليومية في عددها الصادر في ٥ حزيران/يونيه، وقد انتقد فيها المنظمات غير الحكومية العاملة في مغدالينا ميديو، والتعليقات التي صدرت عن رئيس شرطة العاصمة والتي قال فيها إن أولئك الذين قاموا بتنظيم الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في ٧ آب/أغسطس (وهو اليوم الذي تولى فيه الرئيس الفارو أوريبيه زمام السلطة) ضد المنزل الكائن في نارينيو هم أشخاص "مرتبطون بمنظمتين غير حكوميتين أنشئتا مؤخرا". ومثل هذه التعليقات الغامضة تعرض جميع المنظمات غير الحكومية لاعتداءات عسكرية من قبل جماعات مسلحة أخرى غير مشروعة.

(٣٣) وهذا ما حدث أيضا لأولئك الذين اشتكوا من الهجوم الجوي العشوائي الذي وقع في سانتو دومنغو (آراوكا) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ والذين رفع رئيس القوات الجوية الكولومبية دعاوى قضائية ضدهم.

(٣٤) اعتقل أفراد الشرطة أيضا ثلاث نساء من رابطة الأمهات في لاس إندبندنسياس في تشرين الثاني/نوفمبر دون الحصول على أمر قضائي بإلقاء القبض عليهن. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، تمت مداهمة مقر رابطة فلاحي وادي سيميتارا في بارانكابرميخا.

(٣٥) انظر تقرير لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بالحرية النقابية (انظر الحاشية ٢٠ أعلاه)، الفقرتان ٣٧٥ و٣٨٢، وتقرير مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، *برنامج التعاون التقني الخاص لكولومبيا* (GB.285/5، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢).

(٣٦) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، طلبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من الحكومة الكولومبية أن تعتمد تدابير لحماية أعضاء هذا الاتحاد. كما أوصت لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بالحرية النقابية بتوفير هذه الحماية نفسها.

الحواشي (تابع)

(٣٧) انظر أيضا الفقرات ١٠٢ إلى ١٠٨ والفصل الثامن من هذا التقرير.

(٣٨) انظر تقرير لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بالحرية النقابية (الحاشيتان ٢٠ و٣٥)، الفقرة ٣٨٣.

(٣٩) نسب إلى القوات الثورية المسلحة لكولومبيا – الجيش الشعبي قيامها بترهيب رئيس بلدية كولون (مقاطعة بوتومايو) من خلال اختطاف ابنته البالغة من العمر ثلاث سنوات في ١٧ تموز/يوليه. ووفقا لمصادر البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ووزارة الداخلية، والاتحاد الكولومبي للبلديات، فقد تعرض للتهديد ٥٥٤ رئيس بلدية من رؤساء البلديات في كولومبيا وعددهم ١٠٩٦. فعلى سبيل المثال، وجهت تهديدات من قبل القوات الثورية المسلحة لكولومبيا – الجيش الشعبي في ٥٥٤ بلدية، كما وجهت تهديدات من قبل المجموعات شبه العسكرية ضد سلطات بلدية سان بابلو (نارينيو). وتجدر الإشارة أيضا إلى قيام القوات الثورية المسلحة لكولومبيا – الجيش الشعبي باختطاف ١٢ نائبا من مجلس نواب مقاطعة فاليه ديل كاوكا في ١١ نيسان/أبريل. وتفيد مصادر البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان بأن ٤٣ مستشارا و٢٦ قائدا من القادة السياسيين المحليين و٨ رؤساء بلديات قد قتلوا على يد القوات الثورية المسلحة لكولومبيا – الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، ومجموعات الدفاع عن الذات وغيرها من المنظمات المسلحة غير الرسمية، بالإضافة إلى التهديدات الكثيرة التي وجهت، ولا سيما من قبل القوات الثورية المسلحة لكولومبيا – الجيش الشعبي.

(٤٠) تفيد مصادر البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان بأن رؤساء البلديات لا يزالون، في ٤٥ حالة، يمارسون واجباتهم إما في بلدية مختلفة أو في المدينة الرئيسية ضمن المقاطعة.

(٤١) انظر وثيقة المجلس الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي رقم ٣١٧٢: خطوط العمل لتعزيز سياسة الدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ص. ١٢.

Annex

Situation of human rights and international humanitarian law

Main breaches and violations

I. INTRODUCTION

1. The present document, annexed to the Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the human rights situation in Colombia, supplements the description and the analysis in that report on the situation of human rights and humanitarian international law. It includes the main violations and breaches registered by the Office of the High Commissioner during the year 2002, giving details where available, and identifying the parties responsible and the groups that were particularly affected. Under some headings it also provides statistics on violations, responsibility, access to or exclusion from rights, and reflects the impact of some State programmes and measures on various topics.

II. HUMAN RIGHTS

Civil and political rights

(a) Right to life

2. The right to life was affected by extrajudicial executions, both individual and collective, and death threats directed against members of particularly vulnerable groups (including human rights defenders, trade union leaders, members of indigenous and Afro-Colombian communities and peasants). In some cases the executions were selective; in others they were part of social cleansing campaigns, perpetrated chiefly by paramilitary groups and members of the security forces.

3. During the year covered by this report, there was an increase in reported violations of the right to life, including extrajudicial executions and massacres, attributed directly to public officials and more particularly to members of the security forces. The tally of massacres included that of four minors and one adult in Medellín in February. The possibility that 24 paramilitaries were executed while not engaged in combat in Segovia on 9 August, is being investigated. The executions included that of an indigenous person in Puracé (Cauca) in October and of a youngster in Lloró (Chocó) in April, both attributed to the Army, and that of a member of the "Raizal" community in Providencia (San Andrés) in April, attributed to the police.

4. Some procedures undertaken as part of security policy, such as raids and arrests, led to civilian deaths attributed directly to the action of the security forces. Such acts occurred chiefly in the course of operation Orión, in Comuna 13 of Medellín in October, when three civilians died. Prior to that, nine civilians had been killed in the course of operation Mariscal in the same neighbourhood in May.

5. Massacres attributed to paramilitaries in which the State was blamed for failing to take action included those which occurred in Buenaventura (Valle) in May, in Santa Rita (Antioquia) in August, and in Atánquez (Cesar) in December. Massacres for which the State was considered responsible on account of the tolerance, support or complicity shown by members of the security forces included those perpetrated in Corinto in March and June, and in Limón on 31 August, against Wiwa indigenous communities.

(b) Right to personal integrity

6. There were reports of unnecessary or disproportionate use of force, cruel, inhuman or degrading treatment and torture. The Office registered an increase in complaints about the behaviour of officials involving either physical abuse of people in a position of inferiority or helplessness, or the unnecessary or disproportionate use of force. The cases of ill-treatment and disproportionate use of force generally occurred during prison riots, civilian strikes, protest marches, tenement evictions, roundups and searches. Examples of such cases occurred during the peasant march of 16 September in Bolívar and during operations in Medellín in May and October.

7. The Procurator-General's Office reported that, between January and November, 98 investigations were conducted against members of the security forces for torture and 8 for torture leading to death, practically twice as many cases as a year earlier. The reported deaths by torture included that of inmate Luis Preciado Osorio in Valledupar prison in March, and that of a woman in Argelia (Antioquia) in August, the latter being attributed jointly to paramilitaries and military personnel. As in earlier years, it should be remembered that cases of torture tend to be under-recorded.

(c) Right to individual liberty and personal security

8. This right was particularly affected by forced disappearances and by illegal or arbitrary arrests. According to the Office of the Vice-President, and in light of the complaints examined by the Procurator-General's Office, there has been a slight increase in the blame attributed to State officials in cases of forced disappearances. Both people arrested on roads, pathways and other public highways in rural areas, during searches and military sweeps, and people last seen in their homes or at their places of work in urban areas were reported to have disappeared. Disappearances were blamed on public officials in cases such as that which occurred in Popayán (Cauca) on 6 and 7 January, when a minor disappeared after five people were arrested by DAS agents. Seven people disappeared in October following the security forces' operation Orión in Comuna 13 in Medellín.

9. Arbitrary arrests were reported in connection with cases in which administrative authorities, acting without a warrant, arrested individuals in violation of police rules on pre-trial detention or for reasons incompatible with respect for fundamental rights. In other cases, even though warrants had been issued, the arrests were not justified by international standards. Many of the arrests linked to the implementation of Decree No. 2002, under which thousands of people were arrested, were said to be arbitrary.[a]

(d) Right to freedom of movement

10. The most serious violations of the right to freedom of movement and residence were caused by unlawful impediments to free internal circulation and by enforced displacements.[b] This year, impediments to free circulation arose not only from illegal checkpoints set up by armed groups to control the movement of pedestrians and traffic in areas under their control, but also from the implementation of Decree No. 2002, under which people living in rehabilitation and consolidation zones were subjected to a series of measures incompatible with the international principles of legality, necessity and proportionality which must be observed even in states of emergency.

(e) Right to privacy and inviolability of the home

11. In the last months of 2002, the rights to privacy and inviolability of the home were affected especially by raids and searches under the aforementioned Decree No. 2002, which was used to justify frequent government raids on premises where crimes were not in progress and there was no imminent likelihood of punishable behaviour.

Economic, social and cultural rights

12. Several reports[c] in 2002 highlighted the worsening poverty, the profound social inequity and inequality and the high degree of socio-economic exclusion in Colombia. The armed conflict, economic crisis and unlawful attacks by illegal armed groups on public property have damaged the situation of Colombian citizens as regards their economic and social rights. These same factors, moreover, have affected the capacity of the Colombian State to respond effectively to the basic needs of the population, especially the most vulnerable sectors.

13. The problems of extreme poverty and uneven distribution of wealth are among the most serious. It is worth drawing attention to the situation regarding the ownership of land, considering that 1 per cent of landowners own more than 53 per cent of all cultivable land. At present 67 per cent of the population live below the poverty line, slightly less than the average since the 1980s, while 25 per cent fall into the extreme poverty category, a proportion which has risen substantially in recent years.[d] In rural areas, more than 40 per cent of the population live in extreme poverty. The situation with regard to children is even more serious, considering that 24 per cent of the population situated below the poverty line are under 10 years old and almost 14 per cent of children under 5 suffer from chronic malnutrition.[e]

14. Particularly affected is the displaced population, whose opportunities in terms of jobs, education and health are considerably reduced. Displaced persons do legally have access to health care, but administrative difficulties restrict the use of the resources available.[f]

15. Owing to the economic crisis and the financial deficit, the Government was obliged in November to propose a tax reform to Congress. It may be wondered, however, whether the suggested changes really go to the heart of Colombia's structural problems and whether they answer the need for a redistribution of wealth. The potential impact of an increase in indirect taxation on the most vulnerable groups in the country must be examined very carefully.

(a) Right to work

16. High levels of unemployment have persisted since the 1990s, rising from 9 per cent in 1995 to as much as 20 per cent in 1999. The problem was made worse by increases in underemployment and moonlighting in 2000 to 29 per cent and 60 per cent respectively. The economic crisis affected sources of employment in 2002, so that between January and September the jobless rate rose by 1.4 per cent and the underemployment rate by 5 points. In September 2002, 14 per cent of the population were unemployed and 35 per cent were underemployed.[g] At the same time, the coverage provided by the pension system remains seriously inadequate, since only 20 per cent of the workforce are covered.

(b) Right to education

17. Despite the efforts made in recent years, the education sector has been having problems in securing universal education and reducing illiteracy. Low levels of net educational coverage have persisted, with rates of 26 per cent in advanced secondary, 52 per cent in basic secondary and 34 per cent in pre-school education; the basic primary rate has never exceeded 82 per cent. Nearly 2 million children and youngsters between the ages of 5 and 17 (16 per cent of the total) remain outside the school system.[h] This proportion is twice as high in rural areas (25 per cent) as in urban areas (12 per cent). Despite some improvements in net basic primary coverage in the last 30 years, this has stayed below the average for Latin America and the Caribbean. Moreover, improved coverage has not necessarily brought improved quality.

(c) Right to health

18. Health-care coverage has improved in recent years, rising from 23 per cent to 52 per cent of the population between 1992 and 2000. Considerable differences persist, however, between urban and rural areas (with rates of 57 per cent and 41 per cent respectively). Factors such as widespread evasion and avoidance, non-progressive fees for services, inadequate distribution of subsidies and an inefficient supply of services at the basic level of care, among others, have left a deficit in the clearing account of the contributory health-care system and support payments to the subsidized system have dried up. Despite an increase in health expenditure since 1993, this situation casts doubts on the viability of the current model.

(d) Right to housing

19. The public housing policy followed since 1991 has yielded positive results in terms of the construction of subsidized housing. Nevertheless, there is still a shortfall of more than a million homes for 5 million people, 82 per cent of whom do not manage to earn four times the minimum wage (less then US$ 500).

20. As a result of the financial crisis in 1998, the amount of housing subsidized by the State was drastically reduced, falling from an annual average of 126,000 units in the period 1990-1998 to 40,000 in the year 2000. Nevertheless, the percentage of total housing finance provided rose from 15 per cent in 1995 to 49 per cent in 2000. Despite this proportionate increase, many

potential beneficiaries of the subsidy continue to experience difficulties in obtaining housing because they cannot meet the requirements for obtaining the mortgage loans needed to pay off the cost of their housing.

Women's rights

21. Despite the progress made from a legislative point of view, real inequality between men and women persists. According to the National Household Survey,[i] only 40 per cent of women have jobs, compared to 61 per cent of men. Men's earnings exceed women's on average by 16 per cent. Chronic unemployment affects 20 per cent more women than men.

22. Violence within the family has continued unabated. Women were the victims in 91 per cent of the 43,000 cases of marital violence and 61 per cent of the 14,000 cases of domestic ill-treatment (see report, footnote 20). Despite legislative progress, an effort should definitely be made to improve the protection, assistance and rehabilitation of victims of human trafficking.[j]

23. Women's rights have been particularly affected by the armed conflict. In conflict, women tend to be treated as objects and their state of unjust inferiority and subordination to men is further aggravated. Of particular concern is the vulnerability of displaced women and girls (who account for 47 per cent of all displaced persons), including those from rural areas, heads of household, indigenous women and Afro-Colombian women. Displaced women often encounter difficulties in their dealings with the authorities owing to their lack of personal documents. Because there is no comprehensive public policy on displaced women allowing a differentiated approach, it is difficult to attend to their specific needs for assistance and protection, especially against violence and sexual abuse. Also, little attention is paid to women's mental and emotional needs during and after displacement.

Children's rights

24. Children's rights have been particularly affected by the worsening armed conflict and the deepening socio-economic crisis in the country. Poverty and extreme poverty adversely affect children's rights to development, to education and to health, while exacerbating domestic violence. According to the Office of the Ombudsman, out of almost 35,000 reported cases of familial violence,[k] 65 per cent were perpetrated against children under the age of 18. Children are also the main victims of sexual abuse, since no less than 85 per cent of all reported cases concerned boys and girls. Approximately 35,000 children under 18 are sexually exploited in the country.[l]

25. According to the Office of the Ombudsman, the infant mortality rate is 3.9 per cent, a figure which rises as high as 15 per cent in the Pacific region. In Colombia, 1,500,000 children between the ages of 5 and 17 work;[m] some 20 to 25 per cent of these perform high-risk jobs, a percentage which rises as high as 70 per cent in the farming sector,[n] where the working day extends over 12 to 15 hours.

26. Displaced children represent a particularly vulnerable group, bearing in mind that 40 per cent of all displaced persons are under 18 years of age. Even though the displaced population is for a period of one year allowed priority access to the education system and is completely exempt from paying enrolment and boarding expenses, no specific budgetary provision is made to cater for their needs. The departments in many cases do not have the necessary resources to deal effectively with the situation, and in addition many displaced families do not manage to find their footing well enough to shoulder education costs once the year is up.

III. INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

(a) Homicides and threats against protected persons

27. The murder of people protected by international humanitarian law continued to be a systematic practice on the part of the paramilitary groups, but was also perpetrated in many cases by FARC-EP and ELN. In some instances killings were attributed directly to the security forces. Many of the civilian victims of confrontations between armed groups are not recorded as homicides. Between January and October 2002, the Observatory of the Office of the Vice-President registered close to 3,000 homicides perpetrated by "organized units". In the majority of cases, those responsible are registered as unknown. As indicated by the Office of the Vice-President: "Although it cannot be stated categorically and there is no hard evidence, our analysis of the facts leads us to conclude that most of these occurrences may be attributed to self-defence units and secondly to guerrillas. At least 2,000 of these homicides are attributable to self-defence units and around 500 to guerrillas."[o]

28. The policy of selective killings and social cleansing appeared to be a deliberate paramilitary strategy. In many areas of the country, such as Eastern Antioquia, the practice of selective killings by paramilitaries was quite routine. FARC-EP carried out systematic attacks, in several parts of the country, on local authorities such as mayors, councillors, municipal ombudsmen, judges and prosecutors.[p]

29. On the basis of figures provided by the Standing Committee for the Defence of Human Rights, the Observatory of the Office of the Vice-President recorded 1,110 victims of massacres between January and June 2002. Of these killings, more than 50 per cent were attributed to paramilitaries, and the rest mainly to FARC-EP, the Army, ELN and unidentified armed groups. Among the massacres, many of which were cruel and brutal, paramilitary groups were blamed for killing seven people in Barragán (Valle del Cauca) in August, and eight in November in the municipality of San Carlos (Antioquia). FARC-EP were blamed for massacring 15 people on the estate of El Tapón, near San Juan Nepomuceno (Bolívar), in late August. Details of the attack in Bojayá (Chocó) are given in paragraphs 33 to 35 below.

30. The number of murders and massacres in towns rose as a result of increased military activity in urban areas and the proliferation of militia groups linked to FARC-EP, ELN and paramilitary groups. In the metropolitan area of Medellín, for instance, self-defence groups were blamed for massacres of civilians, such as the one in the neighbourhood of Carambolas on 5 October, and that of five displaced persons, including two minors, in the municipality of

Itaguí on 24 October. Guerrilla groups were blamed for the massacre of four women in the district of Floresta on 16 July, and the killing of two young men in the neighbourhood of Olaya Herrera in June.

31. The Office also came across reports of murders allegedly carried out by members of the security forces. For example, during military operations conducted between 2 and 8 July 2002 by the Fourth Army Brigade in Eastern Antioquia, the disappearance was reported of at least six peasants who were subsequently executed and buried in common graves. Other complaints concerned the execution of a 12-year-old boy, on 30 March, as he was running for cover during an operation by members of the same army brigade who entered the neighbourhood of Olaya Herrera in Medellín, accompanied by hooded individuals.

32. Death threats were the tactic most frequently used by illegal armed groups to bring about the displacement of persons considered "undesirable", either because they were suspected of collaborating with the "enemy", or to seize their belongings, or to terrorize them and bring them under control, or else to decimate social organizations, or to exact a financial contribution. By means of threats, these groups prevented free movement between urban and rural areas. The Office received complaints of threats against the civilian population that were attributed to the Army, for instance during an operation in Santa Ana (Antioquia) in September, when soldiers accused the local inhabitants of belonging to guerrilla forces and threatened several of them.

(b) Attacks on the civilian population and indiscriminate attacks

33. The humanitarian principles of distinction, limitation, proportionality and immunity of the civilian population continued to be violated by all the parties involved in the conflict in Colombia.

34. Operations by guerrilla groups, especially FARC-EP, featured the indiscriminate use of "home-made" weapons, such as gas cylinders and other explosive artefacts, which caused the deaths of many civilians. The worst of these attacks occurred on 2 May 2002 in Bojayá (Chocó), when a gas-cylinder bomb launched by FARC-EP during a clash with paramilitaries hit a church where a group of civilians trying to escape from the fighting had taken refuge. The bomb killed 119 civilians, including 48 children, and injured over 100. This despicable act illustrates how low the armed conflict has sunk and the conduct of illegal armed groups, in this case FARC-EP, who launched the bomb although aware of the presence of civilians and the indiscriminate nature of their combat methods, massacring one of the highest numbers of victims in recent years.[q]

35. Cases were reported of harassment and attacks, chiefly blamed on guerrilla groups, on people living in the north-east of the department of Cauca and in the Pacific coastal area of the departments of Cauca and Nariño. On 20 September, some 200 ELN fighters attacked the municipality of Samaniego (Nariño), abducting 7 persons, of whom 2 were later found dead. In other cases, FARC-EP used civilians as human shields when the Army arrived, opening fire indiscriminately in order to cause confusion and facilitate their own escape. This happened in April during an attack on Quilcace (Cauca). Similarly, the paramilitaries who rounded up civilians during their battle with FARC-EP in Bojayá (Chocó), as mentioned earlier, did not

hesitate to expose the civilian population to the consequences of the fighting. The Army was reported as using and occupying civilian housing in Chalán from October onwards.

36. Paramilitary groups also continued to attack the civilian population and conduct indiscriminate attacks. Between 7 and 10 August, the Autodefensas Campesinas de Córdoba y Urabá (Peasant Self-Defence Groups of Córdoba and Urabá, ACCU) attacked the village of Santa Rita, traditionally under FARC-EP control, leaving 11 civilians dead and 2 missing. It is worth noting that the security forces have been almost completely absent from the area for the last two years.

37. The Office received reports of attacks on the civilian population and indiscriminate attacks for which Army personnel were held directly responsible. They included an attack in September in the village of Santa Ana, in the municipality of Granada (Eastern Antioquia), and attacks by soldiers of the Fourth Army Brigade and the Metropolitan Police in neighbourhoods of Medellín. Among the latter, special mention may be made of operation Mariscal, launched on 21 May, in which the security forces used heavy weapons, armoured vehicles and air support, killing 9 civilians and injuring another 37, including people waving white flags. On 16 October, operation Orión left 3 civilians dead, 40 more injured, and 7 people missing. According to preliminary incomplete information received by the Office, at least 39 civilians are said to have died in operations conducted by the security forces in Medellín during the year (including 14 minors) and 120 were wounded. Several cases were also reported of indiscriminate air attacks by the Armed Forces, chiefly in the department of Cauca, which affected civilian persons and property. Such attacks occurred in the municipality of Belalcázar in May and in the district of Pitayó on 21 August.

(c) Terrorist acts[r]

38. The worsening armed conflict included many acts of terrorism in the country's main cities, mostly perpetrated by FARC-EP, with many civilian victims. Terrorist acts using explosive devices became more frequent after the breakdown of the peace negotiations. They constituted a strategy that served to terrorize the population, demonstrate the operational capacity of the guerrilla forces and send a political message of defiance to the Government. A bomb was set off on 14 April in Barranquilla (Atlántico), while the motorcade of the then presidential candidate, Alvaro Uribe, was driving past. The latter escaped unhurt, but the attack, which the authorities blamed on FARC-EP, left four civilians dead and many more injured. On 19 April, a wave of dynamite attacks were mounted by FARC-EP in exclusive neighbourhoods of Cartagena (Bolívar), killing three people. On 7 August 2002, as President Uribe took office, FARC-EP launched multiple, indiscriminate mortar attacks in Bogotá, killing 21 people and leaving 100 more injured. On 13 December, senator German Vargas Lleras received a parcel bomb which injured him seriously. The same day, another bomb was placed in a restaurant in the centre of Bogotá, resulting in injuries to around 30 people.

39. Both the paramilitary groups and the guerrillas were responsible for acts and threats of violence designed to spread terror among the civilian population. Cases have been reported of the security forces threatening the civilian population, either as a form of reprisal or as a means of forcing the community to cooperate. Such cases occurred in El Limón on 31 August, and in Santa Ana in September.

(d) Torture and other affronts to personal dignity

40. The paramilitary groups, FARC-EP and ELN have all been accused of torturing victims before killing them. In a number of instances, besides being tortured, the victims of massacres and assassinations, especially by paramilitary forces, had been sexually abused and their bodies hideously mutilated. One example was the massacre of indigenous people and peasants in La Guajira on 31 August. FARC-EP were accused of beheading 9 soldiers in San Vicente del Caguán (Caquetá) in May, and ELN, of torturing and killing 2 people in Samaniego (Nariño) in September. There have been reports of ill-treatment by members of the security forces.[s] There were also many complaints of civilians being held by illegal groups and suffering ill-treatment and brutality at the hands of their captors. On 5 March, at an illegal AUC checkpoint in Cauca, a boy was severely tortured, to the point of being laid in a coffin for several hours alongside a corpse.

(e) Hostage-taking

41. The practice of hostage-taking continued to affect the lives of thousands of Colombian citizens and several foreigners. In many cases, it served to collect funds for illegal armed groups in the form of kidnapping for ransom. For the first time FARC-EP overtook ELN in terms of the number of hostages seized, becoming the leaders in this category of offence. The paramilitary groups have resorted increasingly to this practice in order to raise money or for "political" reasons. According to the País Libre Foundation, 2,730 kidnappings took place between January and November 2002, 20 per cent of them in the department of Antioquia alone. Several were perpetrated by illegal armed groups in league with criminal gangs. Large-scale kidnappings have become commonplace among guerrilla groups, owing to their political impact and significance and as a means of spreading terror among the civilian population.

42. Several people have been taken hostage because of their political importance and significance. This was the case with Senator Jorge Eduardo Gechem Turbay, on 20 February, and with presidential candidate Ingrid Betancourt, on 23 February, both victims of FARC-EP. Other FARC-EP hostages included 12 deputies of the Valle del Cauca Assembly, on 11 April, and the Governor of Antioquia, Guillermo Gaviria, who was abducted together with his peace adviser, Gilberto Echeverri, on 21 April. On 11 November, FARC-EP abducted Monsignor Jorge Enrique Jiménez, the bishop of Zipaquirá and president of the Latin-American Episcopal Council (CELAM), and the parish priest of Pacho (Cundinamarca), Desiderio Orjuela; they were rescued by the Army in a swift operation on 15 November.

(f) Child victims of the armed conflict

43. Children continued to be some of the most vulnerable victims of the armed conflict, in particular on account of displacement, recruitment, anti-personnel mines and indiscriminate attacks by outlawed groups. For instance, 45 children died during the events in Bojayá (Chocó). Many have been killed by guerrilla and paramilitary groups. AUC were blamed for kidnapping and torturing three minors in Medellín, on 16 August, to obtain information about armed organizations in the neighbourhoods where they lived. Two of the children were killed and the third injured. The Office also received reports concerning several cases of minors who had fallen victim to indiscriminate attacks during operations by the security forces such as

operation Mariscal, which took place in Medellín in May. According to the País Libre Foundation, 357 minors were taken hostage in the first 10 months of 2002, i.e. 13 per cent of all victims of this offence.

44. The various guerrilla and paramilitary groups continued to recruit minors under 18 years of age into their ranks. Occasionally the mere threat of recruitment led to the displacement of whole families. The Office of the High Commissioner was informed that on 3 August, ELN troops took 22 youngsters from the district of Altamira, La Vega (Cauca), with them to join their fighting units. In August, an announcement by FARC-EP that all youths over 12 years old would have to join up led to the displacement of 60 families in the municipality of Cunday (Tolima). Reports were also received of "compulsory military service" being imposed on minors by paramilitary groups. Increasing forced recruitment by illegal armed groups of minors who had taken refuge in the border areas of Panama, Ecuador and Venezuela was reported.[t]

45. Although there are no consolidated statistics on the exact numbers of children taking direct part in hostilities, nearly 7,000 minors are estimated to be fighting with FARC-EP, ELN and the paramilitaries.[u] Another 7,000 are believed to belong to urban militias linked to different parts of the armed conflict. The extension of the conflict to urban areas has led to increased recruitment of minors by illegal militias, as in Medellín.

46. The Office of the High Commissioner has received information about minors being used as informers by the Army in Meta and Putumayo, sometimes with the offer of reward.[v] The same was reported when the police arrested three members of the Asociación de mujeres de las Independencias (Las Independencias Women's Association, AMI) in Medellín in November: a child wearing a hood was said to have been used as an informer.

(g) Women victims of the armed conflict

47. Women have been subjected to various kinds of violence, especially sexual violence,[w] by illegal armed groups to spread terror or demonstrate their dominance and control over a territory. Women are also subject to cruel punishment if they do not follow the codes of conduct imposed by paramilitary groups in various areas of the country.[x] The Office of the High Commissioner has received accounts of girls being subjected to sexual abuse by members of guerrilla and paramilitary groups. The situation of women's organizations has worsened this year owing to threats against women's lives and personal integrity, selective killings, and displacements blamed on illegal armed groups. Some organizations have been threatened because they defended the rights of women, particularly those of peasant, Afro-Colombian, indigenous and displaced women. This was true of the Organización Femenina Popular (OFP), the Asociación Nacional de Mujeres Campesinas, Indígenas y Negras de Colombia (National Association of Peasant, Indigenous and Black Women of Colombia, ANMUCIC) and the Liga de Mujeres Desplazadas de Bolívar (League of Displaced Women of Bolívar).[y]

48. Fighting women enrolled in illegal armed groups suffer disregard for their sexual and reproductive rights by their fighting companions. According to the Office of the Ombudsman, out of a group of 65 under-age girls investigated in 2001, all "wore intrauterine devices, some inserted against their will, with no information of any kind, merely because it was an order on which their continued enrolment in the group depended".

(h) Attacks on medical personnel and units

49. There was a considerable increase in attacks, kidnappings and threats against medical personnel by guerrilla and paramilitary forces. Incidents included attacks on hospital centres and medical and paramedical personnel, threats against health service personnel, attacks on ambulances, refusals to allow ambulances onto the streets, and interference with preventive care such as vaccination campaigns. According to the Observatory for Human Rights of the Office of the Vice-President of the Republic, more than 25 cases of this kind occurred between January and August 2002. According to the Ministry of Health, more than 80 per cent of the attacks on medical units consisted in attacks on the lives and personal integrity of staff, murders, threats and temporary detention at checkpoints. On 20 March, for instance, on a roadway in the municipality of San Carlos, four persons died, including one pregnant woman, when a grenade apparently thrown by FARC-EP at the ambulance transporting the woman exploded. On 11 December, the municipal ombudsman of San Carlos de Guaroa (Meta), who was being transported in an ambulance, was taken hostage, allegedly by paramilitaries.

(i) Attacks on civilian property

50. There was an increase in attacks on civilian property, particularly on public infrastructure, by guerrilla groups, with serious consequences for electricity and water supplies, for the fragile road network and for the natural environment. These attacks also caused many civilian deaths. According to the Judicial Police Office (DIJIN), the number of attacks increased by 49 per cent in the first seven months of the year (the number of bridges blown up rose from 2 to 11 a month, and the number of pylons destroyed from 21 in 2001 to 55 in the first seven months of 2002). Attacks by FARC-EP and ELN guerrillas on the Caño Limón-Coveñas pipeline, though fewer than in 2001, caused heavy damage to the natural environment.

51. Indiscriminate attacks by guerrilla and paramilitary groups, and the indiscriminate use of force in some military operations, caused considerable damage to civilian property. In other cases, both attacks by illegal armed groups and military operations included the plunder and destruction of property, as in the district of La Unión, in the Community of Paz de San José de Apartadó (Antioquia) in March, and in El Limón (La Guajira) in August.

(j) Use of anti-personnel mines

52. The use of mines increased considerably. According to the Landmine Monitor, 256 municipalities were affected by the presence of mines, in 28 of the 31 departments in the country. FARC-EP, ELN and the paramilitaries, in that order, were those mainly responsible, while Antioquia, Santander and Cauca were the departments worst affected. There has been a sharp rise in recent years in the number of victims (203 in 2001, and 129 up to July 2002) and incidents (201 in 2001 and 129 up to July 2002). Of the estimated 130,000 mines strewn across Colombia by the beginning of January 2002, the great majority had been laid by non-governmental armed groups, while the Colombian Army reportedly maintained approximately 18,000 mines to defend fixed positions.[z]

53. The new trends are deeply alarming since all the outlawed armed groups have acquired an impressive capacity for the immediate, in situ manufacture of home-made mines, leaving far less scope for controlling them. Of particular concern was the widespread use by guerrilla groups of anti-personnel mines in hotly contested areas, especially in the municipality of Cocorná, in Eastern Antioquia, and in municipalities of Norte de Santander and the region of San Vicente del Caguán. The Office in Colombia was informed that at the beginning of the year the Army had mined the Munchique hills, an area crucial to communications in south-western Colombia. The José Hilario López Battalion in Popayán claimed this was an exceptional measure to protect the power station, since the area had suffered heavy attacks by guerrilla forces, and the mined area was clearly marked to prevent civilian casualties.

Notes

[a] See analysis of the state of internal commotion in paragraphs 63 to 66 of the report, and the administration of justice and impunity, in paragraphs 78 to 87.

[b] For information concerning movement, see paragraphs 88 to 94 of the report.

[c] See for example the report of the Office of the Comptroller General, “Colombia: between exclusion and development”, dated July 2002.

[d] The proportion remained above 19 per cent during the 1990s.

[e] Office of the Comptroller General, “Colombia: between exclusion and development”, July 2002.

[f] In addition, the implementation and interpretation of the Ministry of Labour and Social Security’s Circular No. 042 of November 2002 may render access to health care even more difficult for displaced persons.

[g] National Department of Statistics (DANE) - Continuous Household Survey, October 2002.

[h] See discussion in National Planning Department, “Bases of the National Development Plan 2002-2006”.

[i] See report, footnote 8.

[j] According to the Inter-Institutional Committee against Traffic in Women and Children, in 1999, almost 50,000 Colombian women had been sold abroad. Executive report on trafficking in persons in Colombia, Inter-Institutional Committee (1998-2002).

[k] A figure given by the Forensic Medicine Unit for the period January-October 2002.

[l] UNICEF, “La Niñez colombiana en cifras”, November 2002, p. 42.

[m] A figure published in *El Tiempo* of 29 November 2002, giving information from the DANE "Survey of the population aged from 5 to 17 years in Colombia".

[n] See footnote 1, p. 44.

[o] See Communication of the Presidential Programme for Human Rights and International Humanitarian Law, Office of the Vice-President of the Republic, Statistics 2002, 8 November 2002, p. 3.

[p] See report, paras. 30 and 31.

[q] See the Office's report dated 20 May 2002 on its mission of observation in the Medio Atrato (Bojayá, 9-12 May 2002), carried out as part of its mandate and at the express request of the Colombian Government.

[r] For the purposes of this report, terrorist acts are understood to be those referred to in article 4.2 (c) of Protocol II additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts, and the acts and threats of violence aimed at terrorizing the civilian population prohibited under article 13.2 of that Protocol.

[s] See chapter V of the report.

[t] According to statements by the UNHCR spokesman, Kris Janonski, at a press conference on 21 May 2002, at the Palais des Nations, Geneva, Switzerland, "Colombia, UNHCR concern at the recruitment of refugee children".

[u] See note 1 above, p. 44.

[v] "Report 1379", Coalition to stop the use of child soldiers, November 2002.

[w] Like those reported in the department of Sucre in Medellín attributed to paramilitaries, and in the department of Huila, attributed to FARC-EP. The rape of a girl blamed on a member of the National Army in the department of Antioquia is a matter of particular concern.

[x] Such cases are believed to have occurred in Barrancabermeja (Santander), Santander de Quilichao (Cauco), Turbo (Antioquia) and Puerto Asis (Putumayo).

[y] See the progress report on follow-up to the recommendations of the United Nations Special Rapporteur on violence against women, Ms. Radikha Coomaraswamy, by the "Women and Armed Conflict" panel.

[z] Landmine Monitor Report 2002 on Colombia, September 2002, p. 59, quoting the 2001 Human Rights Practices Reports, published in March 2002 by the US State Department.

- - - - -